

إتحاف المريـد ببعض أحكام التجويد

جمع وتنسيق: طالب العلم /

جمعة بن عبد الله الكعبي

بتاريخ / ٢٤ / ربيع الآخر / ١٤٣٥ هـ

مقدمة من كتاب الوجيز في حكم تجويد الكتاب العزيز:

نشأة التجويد: نشأ التجويد على وجه التحديد منذ الوهلة الأولى التي نزل فيها القرآن الكريم على قلب سيد الأولين والآخرين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى: {أَفْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ أَفْرَأَ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عِلْمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ} هذه الآيات قرأها جبريل على رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتلة، فحفظها رسول الله صلى الله عليه وسلم على تلك الكيفية التي تلقاها بها وأداها كما سمعها، يشهد لذلك ما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (فصل القرآن من الذكر فوضع في بيت العزة من السماء الدنيا فجعل جبريل عليه السلام ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم يرتله ترتيلاً)، فقوله: يرتله ترتيلاً هذا اللفظ يحتمل كل ما يرد فيه من معان فيحتمل نزوله على مكث وتمهل، ويحتمل بيان حروفه وحركاته، وإعطاء كل حرف منه حقه ومستحقه.

ومن كتاب المعجزة الكبرى القرآن (ص: ٤٢٢)

لقد أمر الله تعالى نبيه الكريم بأن يرتل القرآن ترتيلاً، فقال تعالى: {وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً} [المزمل: ١٤] ولقد نسب سبحانه وتعالى الترتيل إلى ذاته العلية فقال تعالى: {وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً}.

ولقد وضع العلماء المقاييس والضوابط التي تميز الترتيل المطلوب في تلاوة القرآن الكريم، ولم يتركوا الأمر فرطاً، بل وضعوا ميزاناً يميز الترتيل المطلوب عن القراءات البعيدة عن الترتيل، وهو علم التجويد، وعلم القراءات، ففي هذين العلمين يتميز المنهاج المطلوب في الترتيل عن غيره مما يبتدعه الناس.

ولقد كان التابعون تلاميذ الصحابة يتبعون في قراءة القرآن الترتيل الذي تعلموه من الصحابة كما أشرنا، وهو الترتيل الذي قرأ به الصحابة على النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الترتيل الذي علمه الله تعالى لنبيه، فكان السند متصلًا اتصالاً وثيقاً، وتواترت القراءة، تواتر القرآن كما نوهنا.

ولكن حدث في العصر الأموي وهو عصر التابعين ومن امتدَّ به الأجل من الصحابة رضي الله تعالى عنهم أن دخل الغناء الفارسي، وتشايح ذلك الغناء بألحانه، ويظهر أن هذا الغناء تسامى بألحانه إلى القرآن الكريم، فالتوت بعض الألسنة عن الترتيل المتبع في عصر النبي صلى الله عليه وسلم، ومن كان حياً من المعمرين من الصحابة استنكر ذلك.

يروى في هذا عن زياد النميري أنه جاء مع بعض القراء إلى أنس بن مالك خادم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فقيل له: اقرأ فرفع صوته وطرب، وكان رفيع الصوت، فكشف أنس عن وجهه، وكان على وجهه خرقة سوداء، فقال: يا هذا، ما هكذا كانوا يقرءون، وكان رأى شيئاً ينكره كشف الخرقة عن وجهه.

وإنَّ هذا الخبر عن ذلك الصحابي الجليل يدل على أمرين: أولهما: إن التطريب بالقرآن برفع الصوت وخفضه مسابرة لنغم أو نحو ذلك ما كان في الترتيل الذي تلقاه الصحابة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم.

والثاني: إنه يدل على أنَّ ذلك التطريب بقراءة القرآن قد حدث في العصر الأموي بعد أن دخل الغناء الفارسي، فهو بدعة ابتدعت، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، وذلك فوق أنَّ القرآن لا بُدَّ أن يرتل ترتيلاً، وذلك ليس ترتيل القرآن، والقراءة كما قلنا متبعة وإنَّ التلاوة الحق كما حدَّ العلماء حدودها، وقرَّروا مقياسها في علم يدرس قد ذكر القرآن خواصها، وهي في آثارها في نفس القارئ، وفي نفس من يسمعها، وفيما تدل عليه من منزلة القرآن، مكانته في هذا الوجود.

وهذا كله راجع إلى التكلف والتنطع في دين الله والخروج به عن ما تألفه الطباع لذا جاء عن رسول الله صلى الله وسلم فيما رواه عنه ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذن يطرب، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الأذان سهل سمح، فإن كان أذانك سهلاً سمحاً وإلا فلا تؤذن"

وروى الدارقطني وابن شاهين في الترغيب، وجاء في مصنف ابن أبي شيبة أيضاً، عن عُمَرَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي حُسَيْنِ الْمَكِّيِّ، أَنَّ مُؤَدَّنًا أَذَّنَ فَطَرَّبَ فِي أَذَانِهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: «أَذَّنَ أَذَانًا سَمَحًا وَإِلَّا فَاغْتَرَّلْنَا»

وقال في ذلك مجدد القطر الموريتاني في زمانه العلامة محمد مولود اليعقوبي في نظمه المسمى بالكفاف :

لم يتفاحشوا وإلا حرما
حتى يطول المد عن معتاده
حروفه وطلبوه سمحا

وكرهوا التطريب والتحزين ما
وكرهوا الإسراف في أمداه
وكرهوا تمطيظه وبطحا

قال في مواهب الجليل شرح مختصر خليل (١ / ٤٣٨)
قال الإمام أبو طالب المكي: ومما أحدثوه: التلحين في الأذان، وهو من
البغي والاعتداء، قال رجل من المؤذنين لابن عمر: إني لأحبك في الله،
فقال له ابن عمر: إني لأبغضك في الله؛ لأنك تغني في أذانك، وتأخذ عليه
أجرا انتهى.

وقال الشيخ زروق: والتطريب والتحزين مكروه والمغير للمعنى أو
القادح فيه ممنوع انتهى.

فحصل من هذا: أنه يستحب في المؤذن أن يكون حسن الصوت، ومرتفع
الصوت، وأن يرجع صوته، ويكره الصوت الغليظ الفظيع، والتطريب
والتحزين إن لم يتفاحش وإلا حرم.

وقال ابن الحاج في المدخل (٢ / ٢٤٤)

[فصل في النهي عن الأذان بالألحان] وليحذر في نفسه أن يؤذن بالألحان
وينهى غيره عما أحدثوا فيه مما يشبه الغناء وهذا ما لم يكن في جماعة
يطربون تطريبا يشبه الغناء حتى لا يعلم ما يقولونه من ألفاظ الأذان إلا
أصوات ترتفع وتنخفض وهي بدعة مستهجنة قريبة العهد بالحدوث
أحدثها بعض الأمراء بمدرسة بناها ثم سرى ذلك منها إلى غيرها وهذا
الأذان هو المعمول به في الشام في هذا الزمان وهي بدعة قبيحة إذ أن
الأذان إنما المقصود به النداء إلى الصلاة فلا بد من تفهيم ألفاظه للسامع
وهذا الأذان لا يفهم منه شيء لما دخل ألفاظه من شبه الهنوك والتغني.

وقد ورد في الحديث عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال «من أحدث في
أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» وقد روى ابن جريج عن عطاء عن ابن
عباس قال «كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذن يطرب فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الأذان سهل سمح فإن كان أذانك سهلا
سمحا وإلا فلا تؤذن» أخرجه الدارقطني في سننه.

وقال الإمام أبو طالب المكي رحمه الله في كتابه ومما أحدثوه التلحين في
الأذان وهو من البغي فيه والاعتداء.

قال رجل من المؤذنين لابن عمر إني لأحبك في الله فقال له لكني أبغضك
في الله فقال ولم يا أبا عبد الرحمن قال لأنك تبغي في أذانك وتأخذ عليه
أجرة.

وكان أبو بكر الآجري رحمه الله يقول خرجت من بغداد ولم يحل لي
المقام بها فقد ابتدعوا في كل شيء حتى في قراءة القرآن وفي الأذان
يعني الإجارة والتلحين انتهى.

والعجب من بعض الناس حيث يردون على مالك رحمه الله تعالى في كونه يأخذ بعمل أهل المدينة والرجوع إليهم ثم إنهم يستدلون على جواز هذا الأذان المذكور بأنه مما مضى عليه عمل أهل الشام على أن القاعدة تقتضي أن يكون كل ما حدث من جهة المشرق لا يعول عليه ولا يقتدى به لقوله عليه الصلاة والسلام «الفتنة من هاهنا من حيث يطع قرن الشيطان»، وأشار إلى المشرق وما حدث بالشام إلا من تلك الجهة. ثم انظر رحمة الله وإياك إلى البدعة إذا حدثت فإن الشيطان لا يقتصر عليها وحدها بل يضم إليها بدعا أو محرمات.

ألا ترى أنهم لما أن أحدثوا هذا الأذان تعدت بدعته إلى محرم وهو أنهم يسمعون المأمومين وهم في الصلاة بتلك الألحان وذلك كلام في الصلاة على سبيل العمدة لا لعذر شرعي فتبطل صلاتهم بذلك الخ.

وقال الشيخ زروق: والتطريب والتحزين مكروه والمغير للمعنى أو القادح فيه ممنوع انتهى. فتحصل من هذا أنه يستحب في المؤذن أن يكون حسن الصوت، ومرتفع الصوت، وأن يرجع صوته، ويكره الصوت الغليظ الفظيع، والتطريب والتحزين إن لم يتفاحش وإلا حرم.

قال في مختصر العلامة خليل (ص: ٣٨): (وقراءة بتلحين).

قال الشراح: قال ابن القاسم: وأكره الإجارة على تعليم الشعر والنوح، ابن يونس: يعني التغني، قال في المدونة: وقد كره مالك القراءة بالألحان فكيف بالغناء وكره مالك بيع الأمة بشرط أنها مغنية، قال ابن القاسم: فإن وقع فسخ البيع وعند قوله وكره التطريب (ش).. ويكره التطريب وهو التغني بالتكبير وهو صوت يشبه صوت المغاني وفي عبارة التطريب خفة تصيب الإنسان لحزن أو سرور، وكذلك يجوز رفع الصوت بالتلبية ورفع الصوت بالتكبير في الخروج للعديد.

وأما غير هذه المواضع الثلاثة فالسر أفضل.

وتكره... (قراءة) قرآن (بلحن) بسكون الحاء، أي تطريب وهو تقطيع الصوت بالأنغام على حده المعروف في الموسيقى، ومحل الكراهة ما لم يخرج عن كونه قرآنا كالأغناء فيحرم حينئذ.

ابن القاسم أكره الإجارة على تعليم الشعر والنوح أو على كتابة ذلك أو إجارة كتب فيها ذلك أو بيعها.

ابن يونس يعني التغني، عياض معناه قول المتصوفة وأناشيدهم المسمى بالتغني على طريقة النوح والبكاء.

وقد تكلم في التعليق على حديث التغني بالقرآن العلامة ابن الحاج في كتابه المدخل أيضا فقال: قد اختلف علماؤنا رحمة الله عليهم هل يجوز التغني بالقرآن أم لا للحديث الوارد في ذلك عنه صلوات الله عليه وسلامه حيث يقول: «ليس منا من لم يتغن بالقرآن».

فذهب مالك وجمهور أهل العلم رحمة الله عليهم إلى أن ذلك لا يجوز وروى ابن القاسم عن مالك رحمه الله أنه سأل عن الألحان فقال: لا تعجبني، وإنما هو غناء يتغنون به ليأخذوا عليه الدراهم وذهب الشافعي ومن تبعه إلى أن ذلك يجوز واحتجوا بالحديث المتقدم فحملوه على ظاهره، وهو عند الجماعة مأول على أن معنى يتغنى يستغني به من الاستغناء الذي هو ضد الفقر وقيل: يجهر به لقوله عليه الصلاة والسلام «ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن يجهر به» قال: علماؤنا رحمة الله عليهم معناه يسمع نفسه ومن يليه. وقال: عليه الصلاة والسلام «الجاهر بالقرآن كالجاهر بالصدقة» قال الإمام أبو عبد الله القرطبي: رحمه الله تعالى وقد روي عن سفيان وجه آخر ذكره إسحاق بن راهويه أي: يستغني به عما سواه من الأخبار وإلى هذا التأويل ذهب البخاري رحمه الله لاتباعه الترجمة في كتابه بقوله تعالى {أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم} والمراد الاستغناء بالقرآن عن علم أخبار الأمم قاله أهل التأويل، وقيل: إن معنى يتغنى به يتحزن به أي: يظهر في قارئه الحزن الذي هو ضد السرور عند قراءته وتلاوته وليس من الغنية لأنه لو كان من الغنية لقال: يتغنى به ولم يقل يتغنى به ذهب إلى هذا جماعة من العلماء منهم الحلبي وهو قول الليث بن سعد وأبي عبيد ومحمد بن حبان والنسائي.

واحتجوا بما رواه مطرف بن عبد الله بن الشخير عن أبيه قال: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ولصدره أزيز كأزيز المرجل من البكاء» الأزيز بزاعين صوت الرعد وغلجان القدر وقد روي عن سعيد بن المسيب رحمه الله أنه سمع عمر بن عبد العزيز يوم بالناس فطرب في قراءته فأرسل إليه سعيد يقول: أصلحك الله إن الأئمة لا تقرأ هكذا فترك عمر التطريب بعد.

وروي عن مالك رحمه الله أنه سئل عن النبر في قراءة القرآن في الصلاة فأنكر ذلك وكرهه كراهة شديدة وأنكر رفع الصوت به.

وروي ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: « كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذن يطرب فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الأذان سهل سمح فإن كان أذانك سهلا سمحا وإلا فلا تؤذن » أخرجه الدارقطني في سننه.

فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم منع ذلك في الأذان فأحرى أنه لا يجوز في قراءة القرآن الذي حفظه الرحمن سبحانه وتعالى فقال: وقوله الحق {إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون}

وقال عز وجل {وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد}.

قال أما ما احتج به المخالف من قوله عليه الصلاة والسلام «زينوا القرآن بأصواتكم» فليس هو على ظاهره، وإنما هو من باب المقلوب أي: زينوا أصواتكم بالقرآن قال الخطابي: وكذلك فسره غير واحد من أئمة الحديث زينوا أصواتكم بالقرآن، وقالوا: هو من باب المقلوب كما قالوا: عرضت الحوض على الناقة، وإنما هو عرضت الناقة على الحوض قال: ورواه معمر عن منصور عن طلحة فقدم الأصوات على القرآن، وهو الصحيح ورواه طلحة عن عبد الرحمن بن عوسجة عن البراء بن عازب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «زينوا أصواتكم بالقرآن»

أي: الهجوا بقراءته واشغلوا به أصواتكم واتخذوه شفاء، وقيل: معناه الحض على قراءة القرآن والدأب عليه، وقد روي عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «زينوا أصواتكم بالقرآن» وروي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: "حسنوا أصواتكم بالقرآن"

ثم قال القرطبي: رحمه الله تعالى ومعاذ الله أن يتأول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول: إن القرآن يزين بالأصوات أو بغيرها، فمن تأول هذا فقد وقع أمرا عظيما، وهو أن يحوج القرآن إلى من يزينه كيف، وهو النور والضياء والزين الأعلى لمن ألبس بهجته واستنار بضيائه؟ ثم قال: إن في الترجيع والتطريب همز ما ليس بمهموز ومد ما ليس بممدود فترجع الألف الواحدة ألفات كثيرة فيؤدي ذلك إلى زيادة في القرآن، وذلك ممنوع وإن وافق ذلك موضع نبرة صيرها نبرات وهمزات والنبرة حيثما وقعت من الحروف فإنما هي همزة واحدة لا غير.

إما ممدودة، وإما مقصورة، فإن قيل: فقد روي عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه قال: «قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسير له عام الفتح على راحلته فرجع في قراءته». وذكره البخاري. وقال: في صفة الترجيع (أ آ) ثلاث مرات قلنا: ذلك محمول على إشباع المد في موضعه، ويحتمل أن يكون حكاية صوته عند هز الراحلة كما يعتري رافع صوته إذا كان راكبا من انضغاط صوته وتقطيعه وضيقه لأجل هز المركوب، وإذا احتمل هذا فلا حجة فيه قال: وهذا الخلاف إنما هو ما لم يبهم معنى القرآن بتريد الأصوات وكثرة الترجيعات فإذا زاد الأمر على ذلك حتى لا يعرف معناه فذلك حرام باتفاق كما يفعله بعض القراء بأن يزيدوا في تنزيله ما ليس فيه جهلا بدينهم ومروقا عن سنة نبيهم ورفضاً لسير الصالحين فيه من سلفهم وتزييغا إلى ما يزين لهم الشيطان من أعمالهم وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا فهم في غيهم يترددون وبكتاب الله يتلاعبون فإنا لله وإنا إليه راجعون. لكن قد أخبر الشارع صلوات الله عليه وسلامه أن ذلك يكون فكان كما أخبر صلى الله عليه وسلم.

ذكر الإمام الحافظ أبو الحسن بن رزين وأبو عبد الله الترمذي الحكيم في نواذر الأصول: حديث حذيفة رضي الله عنه " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « اقرءوا القرآن بلحون العرب وأصواتها وإياكم ولحون أهل الفسق ولحون أهل الكتابين وسيجيء بعدي أقوام يرجعون بالقرآن ترجيع الغناء والنوح لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب الذين يعجبهم شأنهم».

اللحون جمع لحن، وهو التطريب وترجيع الصوت وتحسينه بالقراءة كالشعر والغناء قال علماؤنا: رحمة الله عليهم ويشبه هذا الذي يفعله قراء زماننا بين يدي الوعاظ في المجالس من اللحن الأعجمية التي يقرؤون بها ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم والترجيع في القراءة ترديد الحروف كقراءة النصارى والترتيل في القراءة هو التأيي فيها والتمهل وتبيين الحروف والحركات تشبيها بالشعر المرتل، وهو المطلوب في قراءة القرآن.

قال: وقال الحلبي: والذي يظهر بدلالة الأخبار أنه أراد بالتغني أن يحسن القارئ صوته مكان ما يحسن المغني صوته بغنائه إلا أنه يميل به نحو التحزن دون التطريب أي: قد عوض الله من غناء الجاهلية خيرا منه، وهو القرآن، فمن لم يحسن صوته بالقرآن ولم يرض به بدلا من ذلك الغناء فليس منا " .

إلا أن قراءة القرآن لا يدخلها شيء من التغني وفضول الألحان وترديد الصوت مما يلبس المعنى ويقطع أوصال الكلام كما قد دخل ذلك كله في الغناء، وإنما يليق بالقرآن حسن الصوت والتحزين به دون ما عداهما » وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحسن الناس قراءة فقال: صلى الله عليه وسلم أحسن الناس قراءة من إذا سمعته يقرأ رأيت أنه يخشى الله تعالى» .

وقال: « إن هذا القرآن نزل بحزن فاقرووه بحزن فابكوا، فإن لم تبكوا فتباكوا» انتهى كلام القرطبي رحمه الله لكن يشترط في التحزن أن يكون القارئ في حال قراءته متلبسا بحزن القلب، فإن لم يقدر فليتعاط أسباب الحزن يمثل نفسه أنه على الصراط،

وأن النار تحت قدميه، وأن الجنة بين يديه إلى غير ذلك، وهو كثير، وذلك ليكون ظاهره موافقا لباطنه فليحذر أن يظهر بلسانه من التحزين ما لم يكن في قلبه فإنه من باب خشوع النفاق، وهو أن يكون البدن خاشعا والقلب ليس كذلك نسأل الله السلامة بمنه.

وقد رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجلا يمشي، وهو منحنى الرأس فضربه بالدرّة، وقال: ارفع رأسك الخشوع هاهنا وأشار إلى قلبه.

فإذا كان الأمر كما وصف فيحتاج الخارج إلى المسجد؛ لأن يكون كما تقدم ذكره لنلا يعجبه شيء من ذلك ولا يتأثر قلبه عند رؤية ما يرى وكذلك ما يفعل في المساجد من غير الجائز من جنس ما ذكر مما تأباه السنة المحمدية، وذلك كثير يطول تتبعه فمن وفقه الله تعالى وطلب العلم من أهله تنبه لذلك كله فيعرفه حين رؤيته، وقد صارت كأنها شعائر الدين، وقل من ينكرها فإننا لله وإنا إليه راجعون.

ومن كتاب قواعد التجويد على رواية حفص:

لمحة موجزة من تاريخ التجويد والقراءات:

لقد تعبد الله عز وجل خلقه بتلاوة هذا القرآن العظيم، ووعدهم عليها الثواب الجزيل، وأثابهم على كل حرف منه عشر حسنات وأمرهم أن يتفكروا فيه، ويتدبروا معانيه، حتى يصلوا إلى المقصود والمراد وهو تحقيق مبادئه وتطبيق أحكامه، وشرع للقراءة صفة معينة، وأمر نبيه بها فقال: {وَرَتَّلْ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا} وقال: {وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا}، وكان صلى الله عليه وسلم من حرصه على إتقان القرآن يستعجل عندما كان يلقيه جبريل عليه السلام ويقرئه إياه فقال عز وجل: {لَا تُحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ} وكان صلى الله عليه وسلم يعرض القرآن على جبريل في كل عام مرة في رمضان، وفي السنة التي توفي فيها عرضه مرتين وقد علم النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة القرآن كما تلقاه من جبريل، ولقنهم إياه بنفس الصفة، وحثهم على تعلمها والقراءة بها، وروي عنه أنه قال: "إن الله يحب أن يقرأ القرآن غصًا كما أنزل" رواه ابن خزيمة في صحيحه عن زيد بن ثابت.

ثم خص نفرًا من أصحابه أتقنوا القراءة حتى صاروا أعلامًا فيها، خصهم بمزيد من العناية والتعليم، وكان منهم: أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وأبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وغيرهم. وكان صلى الله عليه وسلم يتعاهدهم بالاستماع لهم أحيانًا، وبإسماعهم القراءة أحيانًا أخرى، فقد جاء في الحديث الصحيح أنه طلب من ابن مسعود أن يقرأ عليه فقرأ حتى بلغ قوله تعالى: {فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا} قال: حسبك. فالتفت فإذا به صلى الله عليه وسلم تذرف عيناه.

وجاء عنه أنه قال لأبي بن كعب: "يا أبا المنذر، إنني أمرت أن أقرأ عليك القرآن"، وقال صلى الله عليه وسلم بتعلم القراءة، وبتحري الإتقان فيها، بتلقيها عن المتقنين الماهرين: "خذوا القرآن من أربعة: من عبد الله بن مسعود، وسالم، ومعاذ، وأبي بن كعب".

التجويد: معنى التجويد: في اللغة مأخوذ من أجاد الشيء يجيده أي: أتى به جيدًا، والجيد نقيض الرديء، وصيغة التفعيل منه جود يجود تجويدًا، فهو بمعنى التحسين والتكميل والإتقان.

وفي الاصطلاح: هو إعطاء الحروف حقها من الصفات اللازمة لها ومستحقها من الأحكام التي تنشأ عن تلك الصفات.

وتفصيل ذلك: أن للحرف حالتين: حالة الانفراد وحالة التركيب وله في كل منهما أحكام: فأول أحكامه منفرداً تحديد مخرجه، ثم تحقيق الصفات اللازمة له كالاستفال أو الاستعلاء، والهمس أو الجهر، والشدة أو الرخاوة وعندما يتركب مع غيره من الحروف تنشأ أحكام الترقيق والتفخيم، والإظهار والإدغام، والمدود، ونحو ذلك، ثم عندما تتركب الكلمات مع بعضها مكونة جملاً تنشأ أحكام الوقوف، الغاية من علم التجويد: هو إتقان قراءة القرآن، بالنطق بحروفه مكتملة الأحكام والصفات ومحققة المخارج، من غير زيادة ولا نقصان، ولا تعسف ولا تكلف.

وحينئذ يكون القارئ قد قرأ القرآن على الطريقة النبوية واللهجة العربية الفصحى التي أنزل بها.

ولذلك ميزان دقيق لا يحتمل الزيادة ولا النقصان تجب مراعاته وإلا اختلفت القواعد والأحكام.

وإنما يبلغ القارئ الإتقان في ذلك بالتمرين والممارسة الدائبة وبريضة اللسان على النطق الصحيح كما قال ابن الجزري:

وليس بينه وبين تركه... إلا رياضة امرئ بفكه

فإذا أخل القارئ بهذا الميزان الدقيق فزاد في المقادير أو نقص، وتكلف في النطق وتعسف في القراءة، فإنه يأتي بالحروف قبيحة ينفر منها السامع، ويضيع بذلك المقصود من التجويد.

قال الشيخ المقرئ علم الدين السخاوي في نونيته:

لا تحسب التجويد مدًا مفرطًا	أو مد ما لا مد فيه لواني
أو أن تشدد بعد مد همز	أو أن تلوك الحرف كالسكران
أو أن تفوه بكلمة متهوعًا	فيفر سامعها من الغثيان
للحرف ميزان فلا تك طاغيًا	فيه ولا تلك مخسر الميزان

قال: العيشي في نظمه كشف الغطا عما جرى في بأرضنا من الخطا:

واعلم هديت أن صوت الغنه
لذاك قال حمزة لمن قرا
يصاح ما فوق الجعودة قطط
وقال ما فوق البياض برص
تظنيه لحن فكن ذا فطنه
بذلك التظنين فيما غيرا
خبره بذاك أن ذا شطط
أيضاله فقف على ما لخصوا

إلى أن قال:

وحاذرن تحريف حرف الققله
وإنما هو بصوت يقرب
فانظره في شافية ابن الحاجب
لدى الوقوف مثل وقف الجهله
من شبه التحريك فيما هذبوا
وفيه أسوة لكل طالب

حكم القراءة بالتجويد: قال ابن الجزري في المقدمة:

والأخذ بالتجويد حتم لازم
لأنه به الإله أنزل
وهو أيضا حلية التلاوة
وهو إعطاء الحروف حقها
ورد كل واحد لأصله
مكمل من غير ما تكلف
وليس بينه وبين تركه
من لم يجود القرآن آثم
وهكذا منه إينا وصلا
وزينة الأداء والقراءة
من صفة لها ومستحقها
واللفظ في نظيره كمثله
باللطف في النطق بلا تعسف
الإرياضة امرئ بفكه

فجعله واجبا شرعيا يأثم الانسان بتركه، وبه قال أكثر العلماء والفقهاء،
ذلك لأن القرآن نزل مجودا، وقرأه الرسول صلى الله عليه وسلم على
جبريل كذلك، وأقرأه الصحابة فهو سنة نبوية.

ومن أدلتهم على الوجوب قوله تعالى: {وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيْلًا} [٤:
المزمل]. قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: الترتيل هو تجويد
الحروف ومعرفة الوقوف ومنها قوله تعالى: {الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ
حَقَّ تِلَاوَتِهِ} [١٢١: البقرة].

فمن حق التلاوة حسن الأداء، كما أن منه العمل بالمقتضى.
وقد سبق ذكر الحديث "إن الله يحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل"،

ومما يدل على وجوب تجويد القراءة، ما رواه سعيد بن منصور في سننه ١
أن عبد الله بن مسعود كان يقرئ رجلاً فقراً الرجل: {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ
وَالْمَسَاكِينِ} مرسله، فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال: كيف أقرأها يا أبا عبد الرحمن؟ فقال: {لِلْفُقَرَاءِ
وَالْمَسَاكِينِ} فمدها.

ومثله ما أخرجه البخاري عن أنس رضي الله تعالى عنه أنه سئل عن
قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال: كانت مداً. ثم قرأ: {بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} يمد الله ويمد الرحمن ويمد الرحيم،
ومن أصرح الأدلة على أن تجويد القراءة هي سنة النبي صلى الله عليه
وسلم ما أخرجه الترمذي في سننه عن أم سلمة رضي الله عنها أنها سئلت
عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فإذا هي تنعت قراءة مفسرة حرفاً
حرفاً.

لكن وجوب التجويد وترتب الإثم على تركه فيه تفصيل حسن ذكره بعض
العلماء: فقد قسموا التجويد إلى قسمين:

واجب: وهو ما يتوقف عليه صحة النطق بالحرف، فالإخلال به يغير مبنى
الكلمة أو يفسد معناها، وذلك مثل معرفة مخارج الحروف وتحقيقها،
ومعرفة الصفات التي تتميز بها بعض الحروف: كالاستعلاء والإطباق في
الطاء، وكالتفشي في الشين، ومثل: إظهار المظهر، وإدغام المدغم،
وتفخيم المخم، وترقيق المرقق، ومد ما يجب مده وقصر ما يلزم قصره،
ونحو ذلك من الأحكام المتعلقة ببنية الكلمة، فمن أخل بشيء من تلك فقد
أخل بالواجب فيأثم مع القدرة على القيام به في محل الواجبات ١.
وهذا القسم من التجويد يلزم كل قارئ للقرآن تحقيقه على قدر طاقته،
وبذل وسعه في إتقانه حتى يصح نطقه بالقرآن ويسلم من الوقوع في
التحريف والتبديل في كتاب الله 'صناعي': وهو ما يتعلق بالمهارة في إتقان
النطق الصحيح، وذلك ببلوغ الغاية في تحقيق الصفات والأحكام، وضبط
مقادير المدود ضبطاً دقيقاً لا يزيد نصف درجة ولا ينقص، بل بعض
القراء يزن المدود بأدق من ذلك فيفرق بين ربع الحركة في الزيادة أو
النقص، ويدخل فيه مراعاة المعاني الخفية في الوقوف فإن ذلك لا يدركه
إلا المهرة في فهم القرآن، وهذا القسم لا يتعلق به إخلال بالنطق، ولذا لا
يجب على العامة إتقانه ولا يطالبون به ولا يَأْثَمُونَ بتركه؛ لأنه من أسرار
هذا العلم وخفاياه التي لا يدركها إلا المهرة فيه ١.

١ ولتوقفه على القدرة على التعلم كما أشرطه العلامة الشيخ / ابن عثيمين في حد تعلم توحيد الأسماء
والصفات فأنظره في كلامه رحمه الله تعالى على أقسام التوحيد.

(الكلام على أنواع الوقف)

قال الإمام الزركشي في كتابه البرهان في علوم القرآن (١ / ٣٥٠)
واعلم أن أكثر القراء يبتغون في الوقف المعنى وإن لم يكن رأس آية
ونازعهم فيه بعض المتأخرين في ذلك وقال هذا خلاف السنة فإن النبي
صلى الله عليه وسلم كان يقف عند كل آية فيقول: { الحمد لله رب
العالمين } ويقف ثم يقول: { الرحمن الرحيم } وهكذا روت أم سلمة أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان يقطع قراءته آية آية، ومعنى هذا الوقف على
رعوس الآي وأكثر أواخر الآي في القرآن تام أو كاف وأكثر ذلك في
السور القصار الآي نحو الواقعة قال وهذا هو الأفضل أعني الوقف على
رعوس الآي وإن تعلق بما بعدها وذهب بعض القراء إلى تتبع الأغراض
والمقاصد والوقف عند رعوس انتهائها واتباع السنة أولى وممن ذكر ذلك
الحافظ أبو بكر البيهقي في كتاب شعب الإيمان وغيره ورجح الوقف على
رعوس الآي وإن تعلق بما بعدها قلت وحكى النحاس عن الأخفش علي
بن سليمان أنه يستحب الوقوف على قوله: { هدى للمتقين } لأنه رأس آية
وإن كان متعلقا بما بعده.

أقسامُ الوقفِ:

وَالْوَقْفُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْقُرَّاءِ يَنْقَسِمُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ تَامٌ مُخْتَارٌ وَكَافٍ جَائِزٌ
وَحَسَنٌ مَفْهُومٌ وَقَبِيحٌ مَثْرُوكٌ
وَقَسَمَهُ بَعْضُهُمْ إِلَى ثَلَاثَةٍ وَأَسْقَطَ الْحَسَنَ وَقَسَمَهُ آخَرُونَ إِلَى اثْنَيْنِ وَأَسْقَطَ
الْكَافِيَ وَالْحَسَنَ
فَالتَّامُ هُوَ الَّذِي لَا يَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ مِمَّا بَعْدَهُ فَيَحْسُنُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ وَالْإِبْتِدَاءُ بِمَا
بَعْدَهُ الْخ.

ونقل عن الحافظ ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) قال: اشترط كثير من أئمة
السلف والخلف على المجيز، أن لا يجيز أحدا إلا بعد معرفته الوقف
والابتداء، وكان أئمتنا يوقفوننا عند كل حرف ويشيرون إلينا فيه
بالأصابع، سنة أخذوها كذلك عن شيوخهم الأولين، رحمة الله عليهم
أجمعين " ١ ،

١ - النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ١ / ٢٢٥.

وقال أيضا في مقدمته: باب معرفة الوقف والابتداء :

وبعد تجويدك للحروف
والابتداء وهي تنقسم إن
وهي لما تم فإن لم يوجد
فالتام فالكافي ولفظا فامنع
وغير ما تم قبيح وله
وليس في القرآن من وقف وجب
لا بد من معرفة الوقوف
ثلاثة تام وكاف وحسن
تعلق أو كان معنى فابندي
الإرؤوس الآي جوز فالحسن
يوقف مضطرا ويبدأ قبله
ولا حرام غير ماله سبب

كما ذكر علامة المغرب العربي وحافظها وشيخ مقارنها الدكتور /
عبد الهادي حميتو حفظه الله تعالى في تعليقه على وقف الهبطي... لقد
ترتب على ضعف اللسان عند الطلبة تفكير مشيخة الإقراء في وضع
والتزام ووقف موحدة تلقن للطالب مع لوحة من القرآن يتعلمها ويلتزم
بها في قراءته؛ لأنه لو وكل لعلمه وفهمه لوقف حيث لا يجوز الوقوف؛ إذ
"لا يقوم بالتام في الوقف - كما يقول ابن مجاهد - إلا نحوي عالم
بالقراءات وعالم بالتفسير والقصص وتخليص بعضها من بعض، عالم
باللغة التي نزل بها القرآن"^١. وهاهو الشيخ محمد التهامي الأكمه
الصحراوي يبين صعوبة هذا العلم وفقدان أهله بالمغرب من زمن بعيد
فيقول:

ولا يفى ذا المعنى إلا من له
عن الشيوخ المقرئين الراسخين
وعدموا الآن في أرضنا وإن
حظ في الاعراب وصح أخذه
في هذا الفن الجامعين المانعين
وجدوا في غيرها مع ثرى أقمن

من أجل هذا قام قراء المغرب ويجعلوا للوقف القرآني منهجا موحدا في
الوقف والابتداء، خصوصا وهم الميالون بطبيعتهم إلى الوحدة في كل
شيء: في العقيدة والمذهب والقراءة^٢، فكانت أول المحاولات في ذلك
ربما ترقى إلى منتصف المائة التاسعة على يد الشيخ الإمام أبي عبد الله
محمد بن الحسين الصغير الأوربي النيجي (ت ٨٨٧ هـ) شيخ الإمام
الهبطي، فإنه وضع تقييدا للوقف القرآني ما تزال منه نسخة خطية فريدة

١ - الإتيان في علوم القرآن للسيوطي [٢٩٦/١].

٢ - مقدمة تحقيق تقييد وقف الهبطي ص ١٣٠.

٣ - القراءات والقراء بالمغرب ص ١٨٢.

في بعض خزائن المغرب^١. ولعل هذا العمل كان فاتحة مشروع سيتبناه بعد الشيخ أبي عبد الله الصغير تلميذاه الإمامان أبو عبد الله ابن غازي المكناسي (ت ٩١٩ هـ) وأبو عبد الله الهبتي (ت ٩٣٠ هـ)، حتى يظهر في نهايته في صورة هذا التقييد الذي اشتهر بالنسبة إلى المتأخر منهم وفاة وهو الإمام أبو عبد الله الهبتي^٢، فيكون لأبي عبد الله الصغير فضل السبق والتأسيس لهذا المشروع ولابن غازي فضل التنقيح والتأصيل، وللهبتي فضل الرواية والنشر.

الكلام على التجويد والوقف والأبتداء من كتاب النشر (٢١٢ / ١)
قال: فإن تجويد اللفظ وتقويم الحروف وحسن الأداء واجب فيه فحسب، وذهب الآخرون إلى أن ذلك واجب على كل من قرأ شيئاً من القرآن كيفما كان ؛ لأنه لا رخصة في تغيير اللفظ بالقرآن وتعويجه واتخاذ اللحن سبيلاً إليه إلا عند الضرورة قال الله تعالى قرءانا عربيا غير ذي عوج، انتهى.
فالتجويد هو حلية التلاوة، وزينة القراءة، وهو إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها مراتبها، ورد الحرف إلى مخرجه وأصله، وإحاقه بنظيره وتصحيح لفظه وتلطيف النطق به على حال صيغته، وكمال هيئته ؛ من غير إسراف ولا تعسف ولا إفراط ولا تكلف، وإلى ذلك أشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأ قراءة ابن أم عبد، يعني عبد الله بن مسعود، وكان رضي الله عنه قد أعطي حظاً عظيماً في تجويد القرآن وتحقيقه وترتيبه كما أنزله الله تعالى، وناهيك برجل أحب النبي صلى الله عليه وسلم أن يسمع القرآن منه ولما قرأ أبكى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ثبت في الصحيحين، وروينا بسند صحيح عن أبي عثمان النهدي قال: صلى بنا ابن مسعود المغرب ب " قل هو الله أحد "، والله لوددت أنه قرأ بسورة البقرة من حسن صوته وترتيبه.

(قلت): وهذه سنة الله تبارك وتعالى، فمن يقرأ القرآن مجوداً مصححاً كما أنزل تلتذ الأسماع بتلاوته، وتخشع القلوب عند قراءته، حتى يكاد أن يسلب العقول ويأخذ الألباب ؛ سر من أسرار الله تعالى يودعه من يشاء من خلقه، ولقد أدركنا من شيوخنا من لم يكن له حسن صوت ولا معرفة بالألحان إلا أنه كان جيد الأداء قيماً باللفظ، فكان إذا قرأ أطرب المسامع، وأخذ من القلوب بالمجامع،

^١ - وهي نسخة الخزانة الناصرية بتمكروت تحت رقم ١٦٥٧ كتب عليها: "تقييد وقف القرآن عن الأستاذ محمد بن الحسن الملقب بـ"الصغير". ينظر التعريف بهذه النسخة في دليل مخطوطات دار الكتب الناصرية للأستاذ محمد المنوني ص ١٠٥.

^٢ - ينظر قراءة الإمام نافع عند المغاربة [١٩١/٤ - ١٩٢].

وكان الخلق يزدحمون عليه، ويجتمعون على الاستماع إليه، أمم من الخواص والعوام، يشترك في ذلك من يعرف العربي ومن لا يعرفه من سائر الأنام الخ.

واعلم أن الحروف المستقلة كلها مرققة لا يجوز تفخيم شيء منها إلا اللام من اسم الله تعالى بعد فتحة، أو ضمة إجماعاً، أو بعض حروف الإطباق في بعض الروايات وإلا الراء المضمومة، أو المفتوحة مطلقاً في أكثر الروايات والساكنة في بعض الأحوال كما سيأتي تفصيل ذلك في بابها إن شاء الله تعالى والحروف المستعلية كلها مفخمة لا يستثنى شيء منها في حال من الأحوال.

وأما الألف: فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم، بل بحسب ما يتقدمها فإنها تتبعه ترقيقاً وتفخيماً، وما وقع في كلام بعض أئمتنا من إطلاق ترقيقها فإنما يريدون التحذير مما يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها إلى أن يصيروها كالواو، أو يريدون التنبيه على ما هي مرققة فيه، وأما نص بعض المتأخرين على ترقيقها بعد الحروف المفخمة فهو شيء وهم فيه ولم يسبقه إليه أحد، وقد رد عليه الأئمة المحققون من معاصريه، ورأيت من ذلك تأليفاً للإمام أبي عبد الله محمد بن بصخان سماه: التذكرة والتبصرة لمن نسي تفخيم الألف أو أنكره قال فيه: اعلم أيها القارئ أن من أنكر تفخيم الألف فإنكاره صادر عن جهله، أو غلظ طباعه، أو عدم اطلاعه، أو تمسكه ببعض كتب التجويد التي أهمل مصنوها التصريح بذكر تفخيم الألف. ثم قال: والدليل على جهله أنه يدعي أن الألف في قراءة ورش طال وفصلاً وما أشبههما مرققة وترقيقها غير ممكن لوقوعها بين حرفين مغلظين والدليل على غلظ طباعه أنه لا يفرق في لفظه بين ألف (قال) وألف (حال) حالة التجويد والدليل على عدم اطلاعه أن أكثر النحاة نصوا في كتبهم على تفخيم الألف، ثم ساق نصوص أئمة اللسان في ذلك ووقف عليه أستاذ العربية والقراءات أبو حيان رحمه الله فكتب عليه: طالعت فرأيت قد حاز إلى صحة النقل كمال الدراية، وبلغ في حسنه الغاية. فالهمزة إذا ابتداءً بها القارئ من كلمة فليلفظ بها سلسة في النطق سهلة في الذوق، وليتحفظ من تغليظ النطق بها نحو: الحمد، الذين، أنذرتهم، ولا سيما إذا أتى بعدها ألف، نحو: أتى، وآيات، وآمين. فإن جاء حرف مغلظ كان التحفظ أكد نحو: الله، اللهم، أو مفخم نحو: الطلاق، اصطفى، وأصلح، فإن كان حرفاً مجانسها، أو مقاربها كان التحفظ بسهولتها أشد، وبتريقها أكد نحو: اهدنا، أعود، أعطى، أحطت، أحق، فكثير من الناس ينطق بها في ذلك كالمتهوع.

وكذا الباء: إذا أتى بعدها حرف مفخم نحو بطل، بغى، وبصلها، فإن حال بينهما ألف كان التحفظ بترقيقتها أبلغ نحو: باطل، و (باغ)، والأسباط. فكيف إذا وليها حرفان مفخمان نحو: برق، و (البقر)، بل طبع، عند من أدغم، وليحذر في ترقيقتها من ذهاب شدتها كما يفعله كثير من المغاربة، لا سيما إن كان حرفا خفيفا نحو: بهم، وبه، وبها دون بالغ، و (باسط)، و (بارئكم)، أو ضعيفا نحو: بثلاثة، وبذي، و (بساحتهم)، وإذا سكنت كان التحفظ بما فيها من الشدة والجره أشد نحو: ربوة، و (الخبء)، وقبل، و (الصبر)، فانصب، فارغب، (وكذلك) الحكم في سائر حروف القلقة لاجتماع الشدة والجره فيها نحو: (يجعلون، والحجر، والفجر، ووجهك، والنجدين، ومن يخرج)، ونحو: (يدرؤون، والعدل، ليلة القدر، وعدوا، وقد نرى، واقصد)، ونحو: (يطعمون، والبطشة، ومطلع، إطعام، وبما لم تحط)، ونحو: (يقطعون، وقرأ، وبقلها، إن يسرق).

والتاء: يتحفظ بما فيها من الشدة لئلا تصير رخوة كما ينطق بها بعض الناس، وربما جعلت سينا، لا سيما إذا كانت ساكنة نحو: فتنة، و (فترة)، ويتلون، واتل عليهم، ولذا أدخلها سيبويه في جملة حروف القلقة، وليكن التحفظ بها إذا تكررت أكد نحو: تتوفاهم، و (تتولوا)، كدت تركن، الراجفة تتبعها، وكذلك كلما تكرر من مثلين نحو: ثالث ثلاثة، و (حاجتكم)، ولا أبرح حتى، و (يرتد)، وأخي اشد، و (صددناكم)، وعدده، و (ممددة)، و (ذي الذكر)، و (محررا)، وتحرير رقبة، و (بشرر) و (فعرزنا بثالث)، و (شططا)، ونطبع على، و (يخفف)، وليستعفف، و (تعرف في)، وحق قدره، والحق أقول، ومناسككم، و (إنك كنت)، و (لتعلمن نبأه)، و (جباههم وجنوبهم)، و (فيه هدى)، و (اعبدوه هذا)، و (وري)، و (يستحي)، و (يحييكم)، و (البغي يعظكم)، إن ولي الله، و (حييتم)، لصعوبة اللفظ بالمكرر على اللسان، قالوا: هو بمنزلة من في القيد يرفع رجله مرتين، أو ثلاثا ويردها في كل مرة إلى الموضع الذي رفعها منه ؛

ولذلك أثر أبو عمرو وغيره الإدغام بشرطه تخفيفا، ويعتني ببيانها وتلخيصها مرققة إذا أتى بعدها حرف إطباق ولا سيما الطاء التي شاركها في المخرج، وذلك نحو: أفتطمعون، وتطهيراً، ولا تطغوا، وتصدية، وتصدون وتظلمون.

والثاء حرف ضعيف، فإذا وقع ساكنها فليحتفظ في بيانه، لا سيما إذا أتى بعده حرف يقاربه وقرئ بالإظهار نحو: يلهث ذلك، ولبيث ولبيثتم، وكذا إن أتى قبل حرف استعلاء وجب التحرز في بيانه لضعفه وقوة الاستعلاء بعده

نحو: أثنتموهم، وإن يثقفوكم، وكثير من العجم لا يتحفظون من بيانها فيخرجونها سينا خالصة.

والجيم يجب أن يتحفظ بإخراجها من مخرجها فربما خرجت من دون مخرجها فينتشر بها اللسان فتصير ممزوجة بالشين كما يفعله كثير من أهل الشام ومصر، وربما نبا بها اللسان فأخرجها ممزوجة بالكاف كما يفعله بعض الناس، وهو موجود كثيرا في بوادي اليمن، وإذا سكنت وأتى بعدها بعض الحروف المهموسة كان الاحتراز بجهرها وشدتها أبلغ نحو: اجتمعوا، واجتنبوا، و (خرجت)، و (تجري)، و (تجزون)، وزجرا، و (رجسا)، لئلا تضعف فتمزج بالشين،

وكذلك إذا كانت مشددة نحو: الحج، و (أتاجوني)، وحاجه لا سيما نحو لحي، ويوجه لأجل مجانسة الياء وخفاء الهاء.

والحاء: والحاء تجب العناية بإظهارها إذا وقع بعدها مجانستها، أو مقاربها، لا سيما إذا سكنت نحو: فاصح عنهم، وسبحه، فكثير ما يقلبونها في الأول عينا ويدغمونها، وكذلك يقلبون الهاء في " وسبحه " حاء لضعف الهاء وقوة الحاء فتجذبها فينطقون بحاء مشددة، وكل ذلك لا يجوز إجماعا، كذلك يجب الاعتناء بترقيقها إذا جاورها حرف الاستعلاء نحو: أحطت، و (الحق)، فإن اكتنفها حرفان كان ذلك أوجب نحو: حصص.

والخاء: يجب تفخيمها وسائر حروف الاستعلاء وتفخيمها إذا كانت مفتوحة أبلغ، وإذا وقع بعدها ألف أمكن نحو: خلق، و (غلب)، و طغى، و (صعيدا)، و ضرب، و (خالق)، و (صادق)، و (ضالين)، و طائف و (ظالم). قال ابن الطحان الأندلسي في تجويده: المفخمات على ثلاثة أضرب: ضرب يتمن التفخيم فيه، وذلك إذا كان أحد حروف الاستعلاء مفتوحا، وضرب دون ذلك، وهو أن يقع مضموما، وضرب دون ذلك، وهو أن يكون مكسورا. انتهى.

والدال: فإذا كانت بدلا من تاء وجب بيانها لئلا يميل اللسان بها إلى أصلها نحو: مزدجر، وتزدري.

والذال: يعتنى بإظهارها إذا سكنت وأتى بعدها نون نحو: فنبذناه، وإذا نتقنا، وكذلك يعتنى بترقيقها وبيان انفتاحها واستفالتها إذا جاورها حرف مفخم وإلا ربما انقلبت ظاء نحو: نرهم، وذره، و (أنذرتكم)، و (الأذقان)، ولا سيما في نحو: المنذرين، ومحذرا، وذلنا، لئلا تشبهه بنحو: المنتظرين، و (محظورا)، وظللنا، وبعض النبط ينطق بها دالا مهملة، وبعض العجم يجعلها زايا، فليتحفظ من ذاك.

والراء: انفرد بكونه مكررا صفة لازمة له لغظه. قال سيبويه: إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة. وقد توهم بعض الناس أن حقيقة التكرير ترعيد اللسان بها المرة بعد

المشهور على الألسنة " أنا أفصح من نطق بالضاد " لا أصل له ولا يصح. فليحذر من قلبه إلى الظاء، لا سيما فيما يشتبه بلفظه نحو: ضل من تدعون، يشتبه بقوله: ظل وجهه مسودا، وليعمل الرياضة في إحكام لفظه خصوصا إذا جاوره ظاء نحو: أنقض ظهرك، يعرض الظالم، أو حرف مفخم نحو: أرض الله، أو حرف يجانس ما يشبهه،

نحو: الأرض ذهباً. وكذا إذا سكن وأتى بعده حرف إطباق نحو: فمن اضطر. أو غيره نحو: أفضتم، واخفض جناحك، وفي تضليل.

والطاء: أقوى الحروف تفخيما فلتوف حقها ولا سيما إذا كانت مشددة نحو: اطيننا، وأن يطوف، وإذا سكنت وأتى بعدها تاء وجب إدغامها إدغاما غير مستكمل، بل تبقى معه صفة الإطباق والاستعلاء لقوة الطاء وضعف التاء، ولولا التجانس لم يسغ الإدغام لذلك نحو: وفرطت كما يحكم ذلك في المشافهة.

والظاء: يتحفظ ببيانها إذا سكنت وأتى بعدها تاء نحو: أو عظت ولا ثاني له وإظهارها مما لا خلاف عن هؤلاء الأئمة فيه. نعم قرأنا بإدغامه عن ابن محيصن مع إبقاء صفة التفخيم.

والعين: يحترز من تفخيمها، لا سيما إذا أتى بعدها ألف نحو: العالمين، وإذا سكنت وأتى بعدها حرف مهموس فليبين جهرها وما فيها من الشدة نحو: المعتدين، ولا تعتدوا،

وإن وقع بعدها غين وجب إظهارها لنلا يبادر اللسان للإدغام لقرب المخرج نحو: واسمع غير مسمع.

والغين: يجب إظهارها عند كل حرف لاقاها، وذلك أكد في حرف الحلق وحالة الإسكان أوجب، وليحترز مع ذلك من تحريكها، لا سيما إذا اجتمعا في كلمة واحدة، وأمثلة ذلك نحو: يغشى، و (أفرغ علينا)، و (المغضوب)، و (ضغثا)، ويغفر، فارغب، (وأغطش)، وليكن اعتناؤه بإظهار: لا تزغ قلوبنا أبلغ، وحرصه على سكونه أشد، لقرب ما بين الغين والقاف مخرجا وصفة.

والفاء: فيجب إظهارها عند الميم والواو نحو: تلقف ما، و (لا تخف)، ولا. فليحرص على ذلك، وكذلك عند الباء عند أكثر القراء نحو: نخسف بهم. ولا ثاني له كما سيأتي.

والقاف: فليتحرز على توفيتها حقها كاملا وليتحفظ مما يأتي به بعض الأعراب وبعض المغاربة في إذهاب صفة الاستعلاء منها حتى تصير كالكاف الصماء، وإذا لقيها كاف لغير المدغم نحو: (وخلق كل شيء، وخلقكم). فأما إذا كانت ساكنة قبل الكاف كما هي في قوله تعالى: ألم نخلقكم. فلا خلاف في إدغامها، وإنما الخلاف في إبقاء صفة الاستعلاء مع ذلك فذهب مكي وغيره إلى أنها باقية مع الإدغام كهي في: (أحطت، وبسطت)، وذهب الداني وغيره إلى إدغامه محضا، والوجهان صحيحان، إلا أن هذا الوجه أصح قياسا على ما أجمعوا في باب المحرك للمدغم من: (خلقكم، ورزقكم، وخلق كل شيء)،

والفرق بينه وبين (أحطت) وبابه أن الطاء زادت بالإطباق، وسيأتي الكلام فيها أيضا آخر باب حروف قربت مخارجها.

والكاف: فليعن بما فيها من الشدة والهمس لئلا يذهب بها إلى الكاف الصماء الثابتة في بعض لغات العجم، فإن ذلك الكاف غير جائزة في لغة العرب، وليحذر من إجراء الصوت معها كما يفعله بعض النبط والأعاجم، ولا سيما إذا تكررت، أو شددت، أو جاورها حرف مهموس نحو، (بشرككم) و (يدركم الموت)، و (نكتل)، و (كشطت).

واللام: يحسن ترفيقها، لا سيما إذا جاورت حرف تفخيم نحو: (ولا الضالين، وعلى الله، وجعل الله، واللطيف، واختلط، وليتلف، ولسلطهم)، وإذا سكنت وأتى بعدها نون فليحرص على إظهارها مع رعاية السكون، وليحذر من الذي يفعله بعض العجم من قصد قلقلتها حرصا على الإظهار، فإن ذلك مما لا يجوز، ولم يرد بنص ولا أداء، وذلك نحو: (جعلنا، وأنزلنا، وظللنا، وفضلنا، وقال نعم، ومثل ذلك، قل تعالوا أتل) (وأما) (قل ربي) فلا خلاف في إدغامه لشدة القرب وقوة الراء ؛ ولذلك تدغم لام التعريف في أربعة عشر حرفا وهي: التاء، والناء، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، واللام، والنون، ويقال لها الشمسية لإدغامها.

وتظهر عند باقي الحروف وهي أربعة عشر أيضا وتسمى القمرية لإظهارها، وأما لام هل وبل فسيأتي ذكرها في بابها.

والميم: حرف أغن وتظهر غنته من الخيشوم إذا كان مدغما، أو مخففا. فإن أتى محركا فليحذر من تفخيمه ولا سيما إذا أتى بعده حرف مفخم نحو: مخمصة، مرض، ومريم، وما الله بغافل. فإن أتى بعده ألف كان التحرز من التفخيم أكد، فكثيرا ما يجري ذلك على الألسنة خصوصا

الأعاجم نحو: مالك، بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك. وأما إذا كان ساكنا فله أحكام ثلاثة.

(الأول الإدغام) بالغنة عند ميم مثله كإدغام النون الساكنة عند الميم، ويطلق ذلك في كل ميم مشددة نحو: دمر، ويعمر، وحمالة، ومم، وأم، وهم، أم من أسس.

(الثاني الإخفاء) عند الباء على ما اختاره الحافظ أبو عمرو الداني وغيره من المحققين، وذلك مذهب أبي بكر بن مجاهد وغيره، وهو الذي عليه أهل الأداء بمصر والشام والأندلس وسائر البلاد الغربية، وذلك نحو: يعتصم بالله، وربهم بهم، يوم هم بارزون. فتظهر الغنة فيها، إذ ذاك إظهارها بعد القلب في نحو: من بعد، أنبئهم بأسمائهم

وقد ذهب جماعة كأبي الحسن أحمد بن المنادي وغيره إلى إظهارها عندها إظهارا تاما وهن اختيار مكي القيسي وغيره، وهو الذي عليه أهل الأداء بالعراق وسائر البلاد الشرقية، وحكى أحمد بن يعقوب التائب إجماع القراء عليه.

(قلت): والوجهان صحيحان مأخوذ بهما، إلا أن الإخفاء أولى للإجماع على إخفائها عند القلب، وعلى إخفائها في مذهب أبي عمرو حالة الإدغام في نحو: أعلم بالشاكرين.

(الحكم الثالث) إظهارها عند باقي الأحرف نحو: (الحمد، وأنعمت، وهم يوقنون، ولهم عذاب، أنهم هم، أنذرتهم، معكم إنما)، ولا سيما إذا أتى بعدها فاء أو واو، فليعن بإظهارها لنلا يسبق اللسان إلى الإخفاء لقرب المخرجين نحو: هم فيها، ويمدهم في، عليهم وما، أنفسهم وما. فيتعمل اللسان عندهما ما لا يتعمل في غيرهما، وإذا أظهرت في ذلك فليتحفظ بإسكانها وليحترز من تحريكها.

والنون: حرف أغن أصل في الغنة من الميم لقربه من الخيشوم فليتحفظ من تفخيمه إذا كان متحركا، لا سيما إن جاء بعده ألف نحو: أنا، أتأمرون الناس، وإن الله، ونصر، ونكص، ونرى، وسنذكر أحكامها ساكنة في بابه إن شاء الله تعالى، وليحترز من إخفائها حالة الوقف على نحو: العالمين، يؤمنون، الظالمون، فليعن ببيانها. فكثيرا ما يتركون ذلك فلا يسمعونها حالة الوقف.

والهاء: يعتنى بها مخرجا وصفة لبعدها وخفائها فكم من مقصر فيها يخرجها كالمزوجة بالكاف ولا سيما إذا كانت مكسورة نحو: عليهم، وقلوبهم، وسمعهم وأبصارهم. وكذلك إذا جاورها ما قاربها صفة، أو مخرجا فليكن التحفظ ببيانها أكد

نحو: وعد الله حق، ومعهم، الكتاب، وسبحه، ولا سيما إذا وقعت بعد ألفين نحو: بناها، وطحاها، وضحاها، فقد اجتمع في ذلك ثلاثة أحرف خفية وليكن التحفظ ببيانها ساكنة أوجب نحو: اهدنا، عهدا، ويستهزئ، واهتدى، والعهن، وليخلص لفظها مشددة غير مشوبة بتفخيم نحو: أينما يوجهه وليحترز من فك إدغامها عند نطقه بها كذلك، وإن كانت كتبت بهائين، فإن اللفظ بهاء واحدة، وكقوله تعالى: فمهل، وقد اختلف في إدغام: ماليه هلك وإظهاره مع اجتماع المثلين والجمهور على الإظهار من أجل أن الأولى منهما هاء سكت وسيأتي بيان ذلك.

والواو: فإذا كانت مضمومة، أو مكسورة تحفظ في بيانها من أن يخالطها لفظ غيرها، أو يقصر اللفظ عن حقها نحو: تفاوت، ووجوه، ولا تنسوا الفضل، ولكل وجهة، وليكن التحفظ بها حال تكريرها أشد نحو: ووري وليحترز من مضغها حال تشديدها نحو: عدوا وحرنا وعدوا، وأفوض، وولوا واتقوا، وآمنوا، لا كما يلفظ بها بعض الناس، فإن سكنت وانضم ما قبلها وجب تمكينها بحسب ما فيها من المد، واعتن بضم الشفتين لتخرج الواو من بينهما صحيحة ممكنة، فإن جاء بعدها واو أخرى وجب إظهارهما واللفظ بكل منهما نحو: آمنوا وعملوا، قالوا وهم.

والياء: فليعتن بإخراجها محركة بلطف ويسر خفيفة نحو: ترين و (الاشية)، ومعاش، وليحترز من قلبها فيهما همزة وليحسن في تمكينها إذا جاءت حرف مد، ولا سيما إذا وقع بعدها ياء محركة نحو في يوم، الذي يوسوس، وإذا أتت مشددة فليتحفظ من لوكها ومطها نحو: إياك، وعتيا، وبتحية فحيوا، فكثيرا ما يتواهن في تشديدها وتشديد الواو أختها فيلفظ بهما لينتين ممضوغتين فيجب أن ينبو اللسان بهما نبوة واحدة، وبعض القراء يبالغ في تشديدها فيحصرمها وليته لو يخصرمها.

(فهذا) ما تيسر من الكلام على تجويد الحروف مركبة، والمشافهة تكشف حقيقة ذلك، والرياضة توصل إليه، والعلم عند الله تبارك وتعالى.

وأما الوقوف والابتداء:

فلهما حالتان: (الأولى) معرفة ما يوقف عليه وما يبتدأ به (والثانية) كيف يوقف وكيف يبتدأ، وهذه تتعلق بالقراءات، وسيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى في باب الوقف على أواخر الكلم ومرسوم الخط.

والكلام هنا على معرفة ما يوقف عليه ويبتدأ به، وقد ألف الأئمة فيها كتباً قديماً وحديثاً ومختصراً ومطولاً أتيت على ما وقفت عليه من ذلك، واستقصيته في كتاب (الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء) وذكرت في أوله مقدمتين جمعت بهما أنواعاً من الفوائد. ثم استوعبت أوقاف القرآن سورة سورة، وها أنا أشير إلى زبد ما في الكتاب المذكور فأقول.

لما لم يمكن للقارئ أن يقرأ السورة، أو القصة في نفس واحد ولم يجر التنفس بين كلمتين حالة الوصل، بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة وجب حينئذ اختيار وقف للتنفس والاستراحة وتعين ارتضاء ابتداء بعد التنفس والاستراحة، وتحتم أن لا يكون ذلك مما يخل بالمعنى ولا يخل بالفهم، إذ بذلك يظهر الإعجاز ويحصل القصد؛ ولذلك حض الأئمة على تعلمه ومعرفته ما قدمنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قوله: الترتيل معرفة الوقوف وتجويد الحروف،

ورويانا عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: قد عشنا برهة من دهرنا، وإن أهدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن وتنزل السورة على النبي صلى الله عليه وسلم فيتعلم حلالها وحرامها وأمرها وزاجرها وما ينبغي أن يوقف عنده منها. ففي كلام علي رضي الله عنه دليل على وجوب تعلمه ومعرفته وفي كلام ابن عمر برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة رضي الله عنهم، وصح، بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح كأبي جعفر يزيد بن القعقاع إمام أهل المدينة الذي هو من أعيان التابعين وصاحبه الإمام نافع بن أبي نعيم وأبي عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرمي وعاصم بن أبي النجود وغيرهم من الأئمة، وكلامهم في ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب،

ومن ثم اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحداً إلا بعد معرفته الوقف والابتداء، وكان أئمتنا يوقفوننا عند كل حرف ويشيرون إلينا فيه بالأصابع سنة أخذوها كذلك عن شيوخهم الأولين رحمة الله عليهم أجمعين، وصح عندنا عن الشعبي، وهو من أئمة التابعين علماً وفقهاً ومقتدى أنه قال: إذا قرأت كل من عليها فان فلا تسكت حتى تقرأ ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام.

وقد اصطلح الأئمة لأنواع أقسام الوقف والابتداء أسماء، وأكثر في ذلك الشيخ أبو عبد الله محمد بن طيفور السنجاوندي، وخرج في مواضع عن حد ما اصطحه واختاره كما يظهر ذلك من كتابي: الاهتداء، وأكثر ما ذكر الناس في أقسامه غير منضبط ولا منحصر.

وأقرب ما قلته في ضبطه أن الوقف ينقسم إلى اختياري واضطراري ؛ لأن الكلام إما أن يتم أولاً، فإن تم كان اختياريًا، وكونه تاماً لا يخلو إما أن لا يكون له تعلق بما بعده البتة، أي: لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى فهو الوقف الذي اصطح عليه الأئمة (بالتام) لتتامه المطلق، يوقف عليه ويبدأ بما بعده، وإن كان له تعلق فلا يخلو هذا التعلق إما أن يكون من جهة المعنى فقط، وهو الوقف المصطلح عليه (بالكافي) للاكتفاء به عما بعده، واستغناء ما بعده عنه، وهو كالتام في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده. وإن كان التعلق من جهة اللفظ فهو الوقف المصطلح عليه (بالحسن) ؛ لأنه في نفسه حسن مفيد يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي، إلا أن يكون رأس آية، فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء لمجيئه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية يقول بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقف،

ثم يقول الحمد لله رب العالمين ثم يقف، ثم يقول الرحمن الرحيم مالك يوم الدين. رواه أبو داود ساكتا عليه، والترمذي وأحمد وأبو عبيدة وغيرهم، وهو حديث حسن وسنده صحيح.

وكذلك عد بعضهم الوقف على رءوس الآي في ذلك سنة، وقال أبو عمرو: وهو أحب إلي واختاره أيضا البيهقي في شعب الإيمان، وغيره من العلماء وقالوا: الأفضل الوقوف على رءوس الآيات، وإن تعلقت بما بعدها. قالوا: واتباع هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته أولى، وإن لم يتم الكلام كان الوقف عليه اضطراريًا، وهو المصطلح عليه (بالقبيح) لا يجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة من انقطاع نفس ونحوه لعدم الفائدة، أو لفساد المعنى.

(فالوقف التام) أكثر ما يكون في رءوس الآي وانقضاء القصص نحو الوقف على بسم الله الرحمن الرحيم والابتداء الحمد لله رب العالمين ونحو الوقف على مالك يوم الدين والابتداء إياك نعبد وإياك نستعين ونحو وأولئك هم المفلحون والابتداء إن الذين كفروا ونحو إن الله على كل شيء قدير والابتداء يا أيها الناس اعبدوا ربكم ونحو وهو بكل شيء عليم والابتداء إذ قال ربك للملائكة ونحو وأنهم إليه راجعون والابتداء يا بني

إسرائيل اذكروا نعمتي، وقد تكون قبل انقضاء الفاصلة نحو وجعلوا أعزة أهلها أدلة هذا انقضاء حكاية كلام بلقيس،

ثم قال تعالى : وكذلك يفعلون رأس آية. وقد يكون وسط الآية نحو لقد أضلني عن الذكر بعد إذ جاءني هو تمام حكاية قول الظالم وهو أبي بن خلف، ثم قال تعالى (وكان الشيطان للإنسان خذولاً)، وقد يكون بعد انقضاء الآية بكلمة نحو: (لم نجعل لهم من دونها ستراً) آخر الآية. أو كذلك كان خبرهم، على اختلاف بين المفسرين في تقديره مع إجماعهم على أنه التمام، ونحو وإنكم لتمرون عليهم مصبحين، وهو آخر الآية التمام وبالليل، أي: مصبحين ومليلين ونحوه وسرراً عليها يتكئون آخر الآية، والتمام وزخرفاً، وقد يكون الوقف تاماً على التفسير، أو إعراب ويكون غير تام على آخر نحو وما يعلم تأويله إلا الله وقف تام على أن ما بعده مستأنف، وهو قول ابن عباس وعائشة وابن مسعود وغيرهم ومذهب أبي حنيفة وأكثر أهل الحديث به وقال نافع والكسائي ويعقوب والفراء والأخفش وأبو حاتم وسواهم من أئمة العربية، قال عروة: والراسخون في العلم لا يعلمون التأويل، ولكن يقولون آمناً به، وهو غير تام عند آخرين والتمام عندهم على والراسخون في العلم فهو عندهم معطوف عليه، وهو اختيار ابن الحاجب وغيره،

ونحو ألم ونحوه من حروف الهجاء فواتح السور الوقف عليها تام على أن يكون المبتدأ، أو الخبر محذوفاً، أي: هذا ألم، أو ألم هذا، أو على إضمار فعل، أي: قل ألم على استئناف ما بعدها، وغير تام على أن يكون ما بعدها هو الخبر، وقد يكون الوقف تاماً على قراءة وغير تام على أخرى نحو: مثابة للناس وأمناً تام على قراءة من كسر خاء واتخذوا وكافياً على قراءة من فتحها، ونحو إلى صراط العزيز الحميد تام على قراءة من رفع الاسم الجليل بعدها، وحسن على قراءة من خفض.

وقد يتفاضل التام في التمام نحو مالك يوم الدين، وإياك نعبد، وإياك نستعين كلاهما تام، إلا أن الأول أتم من الثاني لاشتراك الثاني فيما بعده في معنى الخطاب بخلاف الأول.

(والوقف الكافي) يكثر من الفواصل وغيرها نحو (ومما رزقناهم ينفقون، وعلى: من قبلك، وعلى هدى من ربهم، وكذا: يخادعون الله والذين آمنوا، وكذا: إلا أنفسهم، وكذا: إنما نحن مصلحون) هذا كله كلام مفهوم، والذي بعده كلام مستغن عما قبله لفظاً، وإن اتصل معنى.

وقد يتفاضل في الكفاية كتفاضل التام نحوه في قلوبهم مرض كاف فزادهم الله مرضا أكفى منه بما كانوا يكذبون أكفى منهما وأكثر ما يكون التفاضل في رءوس الآي نحو ألا إنهم هم السفهاء كاف ولكن لا يعلمون أكفى. نحو وأشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم كاف وكنتم مؤمنين أكفى، ونحو ربنا تقبل منا كاف أنت السميع العليم أكفى. وقد يكون الوقف كافيا على تفسير، أو إعراب ويكون غير كاف على آخر نحو يعلمون الناس السحر كاف: إذا جعلت ما بعده نافية. فإن جعلت موصولة كان حسنا فلا يبتدأ بها، ونحو وبالآخرة هم يوقنون كاف على أن يكون ما بعده مبتدأ خبره على هدى من ربهم وحسن على أن يكون ما بعده خبرا الذين يؤمنون بالغيب أو خبر والذين يؤمنون بما أنزل إليك،

وقد يكون كافيا على قراءة غير كاف على قراءة أخرى نحو ونحن له مخلصون كاف على قراءة من قرأ أم تقولون بالخطاب وتام على قراءة من قرأ بالغيب وهو نظير ما قدمنا في التام، ونحو يحاسبكم به الله كاف على قراءة من رفع فيغفر ويعذب وحسن على قراءة من جزم، ونحو يستبشرون بنعمة من الله وفضل كاف على قراءة من كسر (وأن) وحسن على قراءة الفتح.

والوقف الحسن نحو الوقف على بسم الله وعلى الحمد لله وعلى رب العالمين وعلى (الرحمن، وعلى: الرحيم، والصراط المستقيم، وأنعمت عليهم) الوقف على ذلك وما أشبهه حسن؛

لأن المراد من ذلك يفهم، ولكن الابتداء ب (الرحمن الرحيم، ورب العالمين، ومالك يوم الدين، وصراط الذين، وغير المغضوب عليهم) لا يحسن لتعلقه لفظا، فإنه تابع لما قبله إلا ما كان من ذلك رأس آية، وتقدم الكلام فيه وإنه سنة، وقد يكون الوقف حسنا على تقدير، وكافيا على آخر، وتاما على غيرهما

نحو قوله تعالى: هدى للمتقين يجوز أن يكون حسنا إذا جعل الذين يؤمنون بالغيب نعنا للمتقين، وأن يكون كافيا إذا جعل الذين يؤمنون بالغيب رفعا بمعنى: هم الذين يؤمنون بالغيب، أو نصبا بتقدير أعني الذين. وأن يكون تاما إذا جعل الذين يؤمنون بالغيب مبتدأ، وخبره أولئك على هدى من ربهم.

(والوقف القبيح) نحو الوقف على: بسم، وعلى: الحمد، وعلى: رب، ومالك يوم، وإياك، وصراط الذين، وغير المغضوب. فكل هذا لا يتم عليه كلام ولا يفهم منه معنى.

وقد يكون بعضه أقبح من بعض كالوقف على ما يحيل المعنى وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويه فإن المعنى بهذا الوقف ؛ لأن المعنى أن البنت مشتركة في النصف مع أبويه. وإنما المعنى أن النصف للبنت دون الأبوين، ثم استأنف الأبوين بما يجب لهما مع الولد. وكذا الوقف على قوله تعالى: إنما يستجيب الذين يسمعون والموتى إذ الوقف عليه يقتضي أن يكون الموتى يستجيبون مع الذين يسمعون، وليس كذلك، بل المعنى أن الموتى لا يستجيبون، وإنما أخبر الله تعالى عنهم أنهم يبعثون مستأنفا بهم،

وأقبح من هذا ما يحيل المعنى ويؤدي إلى ما لا يليق والعياذ بالله تعالى نحو الوقف على (إن الله لا يستحيي، فبهت الذي كفر والله، وإن الله لا يهدي، ولا يبعث الله، وللذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء والله، وفويل للمصلين) فالوقف على ذلك كله لا يجوز إلا اضطرارا لانقطاع النفس، أو نحو ذلك من عارض لا يمكنه الوصل معه، فهذا حكم الوقف اختياريًا واضطراريًا.

(قلت) ولذلك قال الامين الشنقيطي عند قوله تعالى: فويل للمصلين وهي آية مستقلة، ولو أخذت وحدها لكانت وعيدا للمصلين. كما قال الشاعر الماجن وهو أبو نواس في قوله:

دع المساجد للعباد تسكنها وسر إلى خانة الخمار يسقينا
ما قال ربك ويل للألى سكروا وإنما قال ويل للمصلينا

ولذا لا بد من ضميمة ما بعدها للتفسير والبيان، الذين هم عن صلاتهم ساهون، ثم فسر هذا التفسير أيضا بقوله: الذين هم يراءون ويمنعون الماعون انتهى كلامه رحمه الله تعالى .

ثم قال ابن الجزري (وأما الابتداء) فلا يكون إلا اختياريًا ؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة فلا يجوز إلا بمستقل بالمعنى موف بالمقصود، وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة، ويتفاوت تمامًا وكفاية وحسنا وقبحا بحسب التمام وعدمه وفساد المعنى إحالته نحو الوقف على ومن الناس فإن الابتداء بالناس قبيح، ويؤمن تام. فلو وقف على من يقول: كان الابتداء ب " يقول " أحسن من ابتدائه بمن،

وكذا الوقف على ختم الله قبيح والابتداء بالله أقبح، وبختم كاف والوقف على عزيز ابن، والمسيح ابن قبيح، والابتداء ب ابن أقبح، والابتداء ب عزيز والمسيح أقبح منهما. ولو وقف على ما وعدنا الله '

ضرورة كان الابتداء بالجلالة قبيحا، وبوعدنا أقبح منه، وبما أقبح منهما، والوقف على بعد الذي جاءك من العلم للضرورة والابتداء بما بعده قبيح. وكذا بما قبله من أول الكلام.

وقد يكون الوقف حسنا والابتداء به قبيحا نحو يخرجون الرسول وإياكم الوقف عليه حسن لتمام الكلام، والابتداء به قبيح لفساد المعنى، إذ يصير تحذيرا من الإيمان بالله تعالى. وقد يكون الوقف قبيحا والابتداء به جيدا نحو (من بعثنا من مرقدنا هذا) فإن الوقف على هذا قبيح عندنا لفصله بين المبتدأ وخبره، ولأنه يوهم أن الإشارة إلى مرقدنا وليس كذلك عند أئمة التفسير، والابتداء ب (هذا) كاف أو تام ؛ لأنه وما بعده جملة مستأنفة رد بها قولهم.

تنبيهات: (أولها) قول الأئمة: لا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على الفعل دون الفاعل، ولا على الفاعل دون المفعول، ولا على المبتدأ دون الخبر، ولا على نحو كان وأخواتها، وإن وأخواتها دون أسمائها، ولا على النعت دون المنعوت، ولا على المعطوف عليه دون المعطوف، ولا على القسم دون جوابه، ولا على حرف دون ما دخل عليه إلى آخر ما ذكره وبسطوه من ذلك، إنما يريدون بذلك الجواز الأدائي، وهو الذي يحسن في القراءة، ويروق في التلاوة، ولا يريدون بذلك أنه حرام، ولا مكروه، ولا ما يؤثم، بل أرادوا بذلك الوقف الاختياري الذي يبتدأ بما بعده. وكذلك لا يريدون بذلك أنه لا يوقف عليه البتة، فإنه حيث اضطر القارئ إلى الوقف على شيء من ذلك باعتبار قطع نفس، أو نحوه من تعليم، أو اختبار جاز له الوقف بلا خلاف عند أحد منهم، ثم يعتمد في الابتداء ما تقدم من العودة إلى ما قبل فيبتدئ به، اللهم إلا من يقصد بذلك تحريف المعنى عن مواضعه، وخلاف المعنى الذي أراد الله تعالى، فإنه والعياذ بالله يحرم عليه ذلك ويجب رده بحسبه على ما تقتضيه الشريعة المطهرة والله تعالى أعلم.

(ثانيها) ليس كل ما يتعسف به بعض المعربين أو يتكلفه بعض القراء، أو يتأوله بعض أهل الأهواء مما يقتضي وقفا وابتداء ينبغي أن يعتمد الوقف عليه، بل ينبغي تحري المعنى الأتم والوقف الأوجه، وذلك نحو الوقف على وارضمنا أنت، والابتداء مولانا فانصرنا على معنى النداء ونحو ثم جاءوك يحلفون ثم الابتداء بالله إن أردنا،

ونحو وإذ قال لقمان لابنه وهو يعظه يا بني لا تشرك ثم الابتداء بالله إن الشرك على معنى القسم، ونحو فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح ونحو فانتقمنا من الذين أجرموا وكان حقا ويبتدأ عليه أن يطوف بهما،

وعلينا نصر المؤمنين بمعنى واجب أو لازم، ونحو الوقف على وهو الله والابتداء في السماوات وفي الأرض وأشد قبحا من ذلك الوقف على في السماوات والابتداء وفي الأرض يعلم سرهم ونحو الوقف على ما كان لهم الخيرة مع وصله بقوله: ويختار على أن: " ما " موصولة، ومن ذلك قول بعضهم في عينا فيها تسمى سلسبيلا

أن الوقف على تسمى أي: عينا مسماة معروفة، والابتداء (سل سبيلا) هذه جملة أمرية، أي: أسأل طريقا موصلة إليها، وهذا مع ما فيه من التحريف يبطله إجماع المصاحف على أنه كلمة واحدة، ومن ذلك الوقف على لا ريب والابتداء فيه هدى للمتقين، وهذا يرده قوله تعالى: في سورة السجدة لا ريب فيه من رب العالمين، ومن ذلك تعسف بعضهم، إذ وقف على وما تشاءون إلا أن يشاء ويبتدئ الله رب العالمين ويبقى " يشاء " بغير فاعل، فإن ذلك وما أشبهه محل وتحريف للكلم عن مواضعه يعرف أكثره بالسباق والسياق.

(ثالثها) من الأوقاف ما يتأكد استحبابه لبيان المعنى المقصود، وهو ما لو وصل طرفاه لأوهم معنى غير المراد وهذا هو الذي اصطلح عليه السجاوندي لازم وعبر عنه بعضهم بالواجب وليس معناه الواجب عند الفقهاء يعاقب على تركه كما توهمه بعض الناس ويجيء هذا في قسم التام والكافي، وربما يجيء في الحسن.

فمن التام الوقف على قوله ولا يحزنك قولهم والابتداء إن العزة لله جميعا لئلا يوهم أن ذلك من قولهم، وقوله وما يعلم تأويله إلا الله عند الجمهور، وعلى الراسخون في العلم مع وصله بما قبله عند الآخرين لما تقدم، وقوله أليس في جهنم مثوى للكافرين والابتداء والذي جاء بالصدق لئلا يوهم العطف، ونحو قوله أصحاب النار والابتداء الذين يحملون العرش لئلا يوهم النعت، وقوله ربنا إنك تعلم ما نخفي وما نعلن والابتداء وما يخفى على الله من شيء لئلا يوهم وصل " ما " وعطفها.

ومن الكافي الوقف على نحو وما هم بمؤمنين والابتداء يخادعون الله لئلا يوهم الوصفية حالا، ونحو زين للذين كفروا الحياة الدنيا ويسخرون من الذين آمنوا والابتداء (والذين اتقوا) لئلا يوهم الظرفية بيسخرون، ونحو تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض لئلا يوهم التبعية للمفضل عليهم، والصواب جعلها جملة مستأنفة فلا موضع لها من الإعراب ونحو ثالث ثلاثة والابتداء وما من إله إلا إله واحد لئلا يوهم أنه من مقولهم، ونحو وما كان لهم من دون الله من أولياء والابتداء يضاعف لهم العذاب لئلا يوهم الحالية، أو الوصفية،

ونحو فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة والابتداء ولا يستقدمون، أي: ولا هم يستقدمون لئلا يوهم العطف على جواب الشرط، ونحو ونسوق المجرمين إلى جهنم وردا والابتداء لا يملكون الشفاعة لئلا يوهم الحال، ونحو ولا تدع مع الله إلها آخر والابتداء لا إله إلا هو لئلا يوهم الوصفية، ونحو خير من ألف شهر والابتداء تنزل الملائكة مستأنفا لئلا يوهم النعت، ونحو وقالوا اتخذ الله ولدا والابتداء سبحانه لئلا يوهم أنه من قولهم، وقد منع السجاوندي الوقف دونه وعلله بتعجيل التنزيه وألزم بالوقف على ثالث ثلاثة لإيهام كونه من قولهم ولم يوصل لتعجيل التنزيه، وقد كان أبو القاسم الشاطبي رحمه الله يختار الوقف على أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا والابتداء لا يستوون أي: لا يستوي المؤمن والفاسق.

ومن الحسن: الوقف على نحو قوله من بني إسرائيل من بعد موسى والابتداء إذ قالوا لنبي لهم لئلا يوهم أن العامل فيه ألم تر ونحو واتل عليهم نبأ ابني آدم بالحق والابتداء إذ قريا قربانا ونحو واتل عليهم نبأ نوح والابتداء إذ قال لقومه كل ذلك ألزم السجاوندي بالوقف عليه لئلا يوهم أن العامل في " إذ " الفعل المتقدم. وكذا ذكروا الوقف على وتعزروه وتوقروه ويبتدأ وتسبحوه لئلا يوهم اشتراك عود الضمائر على شيء واحد، فإن الضمير في الأولين عائد على الله عز وجل، وكذا ذكر بعضهم الوقف على فأنزل الله سكينته عليه والابتداء وأيده بجنود قيل: لأن ضمير عليه لأبي بكر الصديق " وأيده " للنبي صلى الله عليه وسلم، ونقل عن سعيد بن المسيب، ومن ذلك اختار بعض الوقف على وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت والابتداء وهو من الصادقين إشعارا بأن يوسف عليه السلام من الصادقين في دعواه.

(رابعها) قول أئمة الوقف: لا يوقف على كذا معناه أن لا يبتدأ بما بعده، إذ كلما أجازوا الوقف عليه أجازوا الابتداء بما بعده. وقد أكثر السجاوندي من هذا القسم وبالغ في كتابه (لا) والمعنى عنده لا تقف، وكثير منه يجوز الابتداء بما بعده وأكثره يجوز الوقف عليه، وقد توهم من لا معرفة له من مقلدي السجاوندي أن منعه من الوقف على ذلك يقتضي أن الوقف عليه قبيح، أي: لا يحسن الوقف عليه، ولا الابتداء بما بعده وليس كذلك، بل هو من الحسن يحسن الوقف عليه،

ولا يحسن الابتداء بما بعده فصاروا إذا اضطربهم النفس يتركون الوقف الحسن الجائز ويتعمدون الوقف على القبيح الممنوع، فتراهم يقولون صراط الذين أنعمت عليهم غير ثم يقولون غير المغضوب عليهم .

ويقولون هدى للمتقين الذين ثم يبتدئون الذين يؤمنون بالغيب فيتركون الوقف على (عليهم، وعلى المتقين) الجائزين قطعا ويقفون على (غير، والذين) اللذين تعمد الوقف عليهما قبيح بالإجماع ؛ لأن الأول مضاف والثاني موصول وكلاهما ممنوع من تعمد الوقف عليه

وحجتهم في ذلك قول السجاوندي (لا) فليت شعري، إذ منع من الوقف عليه هل أجاز الوقف على: غير أو: الذين؟ فليعلم أن مراد السجاوندي بقوله: (لا)، أي: لا يوقف عليه على أن يبتدأ بما بعده كغيره من الأوقاف.

ومن المواضع التي منع السجاوندي الوقف عليها، وهو من الكافي الذي يجوز الوقف عليه ويجوز الابتداء بما بعده قوله تعالى: هدى للمتقين مع الوقف عليه. قال: لأن الذين صفتهم، وقد تقدم جواز كونه تاما وكافيا وحسنا، واختار كثير من أئمتنا كونه كافيا، وعلى كل تقدير فيجوز الوقف عليه والابتداء بما بعده، فإنه وإن كان صفة للمتقين، فإنه يكون من الحسن وسوغ ذلك كونه رأس آية، وكذلك منع الوقف على ينفقون للعطف وجوازه كما تقدم ظاهر، وقد ذكرنا في (الاهتداء) رواية أبي الفضل الخزاعي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الغداة فقرأ في

الركعة الأولى بفاتحة الكتاب وبالم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين وفي الثانية بفاتحة الكتاب وب الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون ثم سلم، وأي مقتدى به أعظم من ابن عباس ترجمان القرآن، ومن ذلك: في قلوبهم مرض منع الوقف عليه ؛ لأن الفاء للجزاء، فكان تأكيدا لما في قلوبهم، ولو عكس فجعله من الوقف اللازم لكان ظاهرا، وذلك على وجه أن تكون الجملة دعاء عليهم بزيادة المرض، وهو قول جماعة من المفسرين والمعربين، والقول الآخر أن الجملة خبر، ولا يمتنع أن يكون الوقف على هذا كافيا للتعلق المعنوي فقط، فعلى كل تقدير لا يمتنع الوقف عليه ؛ ولذلك قطع الحافظ أبو عمرو الداني بكونه كافيا ولم يحك غيره، ومن ذلك فهم لا يرجعون منع الوقف عليه للعطف بأو، وهي للتخيير، قال: ومعنى التخيير لا يبقى مع الفصل، وقد جعله الداني وغيره كافيا أو تاما.

(قلت): وكونه كافيا أظهروا " أو " هنا ليست للتخيير كما قال السجاوندي ؛ لأن " أو " إنما تكون للتخيير في الأمر أو ما في معناه لا في الخبر، بل هي للتفصيل، أي: من الناظرين من يشبههم بحال ذوي صيب والكاف من كصيب في موضع رفع لأنها خبر مبتدأ محذوف، أي: مثلهم كمثل صيب وفي الكلام حذف، أي: كأصحاب صيب ويجوز أن تكون معطوفة على ما موضعه رفع وهو كمثل الذي،

وكذا قوله سريع الحساب والابتداء بقوله: أو كظلمات وقطع الداني بأنه تام ومن ذلك: لعلمك تتقون منع الوقف عليه ؛ لأن " الذي " صفة الرب تعالى وليس بمتعين أن يكون صفة للرب كما ذكر بل جوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: هو الذي وحسن القطع فيه ؛ لأنه صفة مدح، وجوز مكي أن يكون في موضع نصب بإضمار أعني وأجاز أيضا نصبه مفعولا ب " تتقون " وكلاهما بعيد، ومن ذلك إلا الفاسقين منع الوقف عليه ؛ لأن " الذين " صفتهم، وهو كالذين يؤمنون بالغيب سواء ومثل ذلك كثير في وقوف السجاوندي فلا يغتر بكل ما فيه، بل يتبع فيه الأصوب ويختار منه الأقرب.

(خامسها) يغتفر في طول الفواصل والقصاص والجمل المعترضة، ونحو ذلك في حالة جمع القراءات وقراءة التحقيق والترتيل ما لا يغتفر في غير ذلك فربما أجزى الوقف والابتداء لبعض ما ذكر، ولو كان لغير ذلك لم يبح، وهذا الذي يسميه السجاوندي المرخص ضرورة ومثله بقوله تعالى: والسماء بناء والأحسن تمثيله بنحو والنبیین وبنحو وأقام الصلاة وأتى الزكاة وبنحو عاهدوا ونحو كل من حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم إلى آخره، وهو إلى ما ملكت أيمانكم، إلا أن الوقف على آخر الفاصلة قبله أكفى، ونحو كل فواصل قد أفلح المؤمنون إلى آخر القصة وهو هم فيها خالدون ونحو فواصل ص والقرآن ذي الذكر إلى جواب القسم عند الأخفش والكوفيين والزجاج وهو إن كل إلا كذب الرسل فحق عقاب،

وقيل: الجواب كم أهلكنا، أي: لكم وحذفت اللام. وقيل: الجواب ص على أن معناه صدق الله، أو محمد.

وقيل: الجواب محذوف تقديره لقد جاءكم، أو أنه لمعجز، أو ما الأمر كما تزعمون أو إنك لمن المرسلين، ونحو ذلك الوقف على فواصل والشمس وضحاها إلى قد أفلح من زكاها ؛ ولذلك أجزى الوقف على لا أعبد ما تعبدون دون يأيها الكافرون وعلى الله الصمد دون هو الله أحد، وإن كان ذلك كله معمول " قل "، ومن ثم كان المحققون يقدرون إعادة العامل، أو عاملا آخر، أو نحو ذلك فيما طال.

(سادسها) كما اغتفر الوقف لما ذكر قد لا يغتفر، ولا يحسن فيما قصر من الجمل، وإن لم يكن التعلق لفظيا نحو ولقد آتينا موسى الكتاب وآتينا عيسى ابن مريم البينات لقرب الوقف على: بالرسول، وعلى: القدس، ونحو مالك الملك لم يغتفروا القطع عليه لقربه من توتي الملك من تشاء وأكثرهم لم يذكر توتي الملك من تشاء لقربه من وتنزع الملك ممن تشاء،

وكذا لم يغتفر كثير منهم الوقف على وتعز من تشاء لقربه من وتذل من تشاء وبعضهم لم يرض الوقف على وتذل من تشاء لقربه من بيدك الخير، وكذا لم يرضوا الوقف على تولج الليل في النهار وعلى وتخرج الحي من الميت لقربه من وتولج النهار في الليل ومن وتخرج الميت من الحي، وقد يغتفر ذلك في حالة الجمع وطول المد وزيادة التحقيق وقصد التعليم فيلحق بما قبل لما ذكرنا، بل قد يحسن كما أنه إذا عرض ما يقتضي الوقف من بيان معنى أو تنبيه على خفي وقف عليه، وإن قصر، بل ولو كان كلمة واحدة ابتدئ بها كما نصوا على الوقف على (بلى، وكلا) ونحوهما مع الابتداء بهما لقيام الكلمة مقام الجملة كما سنبينه.

(سابعها) ربما يراعى في الوقف الازدواج فيوصل ما يوقف على نظيره مما يوجد التمام عليه وانقطع تعلقه بما بعده لفظاً، وذلك من أجل ازدواجه نحو (لها ما كسبت مع ولكم ما كسبتم) ونحو (فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه مع ومن تأخر فلا إثم عليه) ونحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت،

ونحو (تولج الليل في النهار مع وتولج النهار في الليل، وتخرج الحي من الميت مع وتخرج الميت من الحي) ونحو (من عمل صالحاً فلنفسه مع ومن أساء فعليها)، وهذا اختيار نصير بن محمد، ومن تبعه من أئمة الوقف.

(ثامنها) قد يجيزون الوقف على حرف، ويجيز آخرون الوقف على آخر ويكون بين الوقفين مراقبة على التضاد، فإذا وقف على أحدهما امتنع الوقف الآخر كمن أجاز الوقف على لا ريب فإنه لا يجيزه على فيه والذي يجيزه على فيه لا يجيزه على لا ريب وكالوقف على (مثلاً) يراقب الوقف على (ما) من قوله (مثلاً ما بعوضة) وكالوقف على (ما إذا) يراقب (مثلاً) وكالوقف على ولا ياب كاتب أن يكتب فإن بينه وبين كما علمه الله مراقبة وكالوقف على وقود النار فإن بينه وبين كدأب آل فرعون، وكذا الوقف على وما يعلم تأويله إلا الله بينه وبين والراسخون في العلم مراقبة، وكالوقف على محرمة عليهم فإنه يراقب أربعين سنة، وكذا الوقف على من النادمين يراقب من أجل ذلك وأول من نبه على المراقبة في الوقف الإمام الأستاذ أبو الفضل الرازي أخذه من المراقبة في العروض.

(تاسعها) لا بد من معرفة أصول مذاهب الأئمة القراء في الوقف والابتداء ليعتمد في قراءة كل مذهبه، فنافع كان يراعى محاسن الوقف والابتداء بحسب المعنى كما ورد عنه النص بذلك،

وابن كثير روينا عنه نسا أنه كان يقول: إذا وقفت في القرآن على قوله تعالى: (وما يعلم تأويله إلا الله على قوله: وما يشعركم، وعلى إنما يعلمه بشر) لم أبال بعدها وقفت أم لم أقف. وهذا يدل أنه يقف حيث ينقطع نفسه، وروى عنه الإمام الصالح أبو الفضل الرازي أنه كان يراعي الوقف على رءوس الآي مطلقا، ولا يتعمد في أوساط الآي وقفا سوى هذه الثلاثة المتقدمة، وأبو عمرو فروينا عنه أنه كان يتعمد الوقف على رءوس الآي ويقول هو أحب إلي، وذكر عنه الخزازي أنه كان يطلب حسن الابتداء، وذكر عنه أبو الفضل الرازي: أنه يراعي حسن الوقف،

وعاصم ذكر عنه أبو الفضل الرازي أنه كان يراعي حسن الابتداء، وذكر الخزازي أن عاصما والكسائي كانا يطلبان الوقف من حيث يتم الكلام، وحمزة اتفقت الرواة عنه أنه كان يقف بعد انقطاع النفس، فقليل؛ لأن قراءته التحقيق والمد الطويل فلا يبلغ نفس القارئ إلى وقف التمام، ولا إلى الكافي وعندي أن ذلك من أجل كون القرآن عنده كالسورة الواحدة فلم يكن يتعمد وقفا معينا؛ ولذلك أثر وصل السورة بالسورة، فلو كان من أجل التحقيق لآثر القطع على آخر السورة، والباقون من القراء كانوا يراعون حسن الحالتين وقفا وابتداء، وكذا حكى عنهم غير واحد منهم الإمامان أبو الفضل الخزازي والرازي رحمهما الله تعالى.

(عاشرها) في الفرق بين الوقف والقطع والسكت هذه العبارات جرت عند كثير من المتقدمين مرادا بها الوقف غالبا، ولا يريدون بها غير الوقف إلا مقيدة، وأما عند المتأخرين وغيرهم من المحققين فإن القطع عندهم عبارة عن قطع القراءة رأسا، فهو كالانتهاء فالقارئ به كالمعرض عن القراءة، والمنتقل منها إلى حالة أخرى سوى القراءة كالذي يقطع على حزب، أو ورد، أو عشر، أو في ركعة، ثم يركع، ونحو ذلك مما يؤذن بانقضاء القراءة والانتقال منها إلى حالة أخرى،

وهو الذي يستعاض بعده للقراءة المستأنفة، ولا يكون إلا على رأس آية؛ لأن رءوس الآي في نفسها مقاطع.

(أخبرنا) أبو العباس أحمد بن محمد بن الحسين الفيروزآبادي في آخرين مشافهة عن أبي الحسن علي بن أحمد السعدي، أنا محمد بن أحمد الصيدلاني في كتابه عن الحسن بن أحمد الحداد، أخبرنا أبو بكر أحمد بن الفضل، أنا أبو الفضل محمد بن جعفر الخزازي، أخبرني أبو عمرو بن حيويه، حدثنا أبو الحسن بن المنادي، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، حدثنا الحسين بن محمد المروزي،

حدثنا خلف عن أبي سنان هو ضرار بن مرة عن عبد الله بن أبي الهذيل أنه قال: إذا افتتح أحدكم آية يقرأها فلا يقطعها حتى يتمها، وأخبرتنا به أم محمد بنت محمد السعدية إننا، أخبرنا علي بن أحمد جدي، عن أبي سعد الصفار، حدثنا أبو القاسم بن طاهر، أخبرنا أبو بكر الحافظ، أخبرنا أبو نصر بن قتادة، أخبرنا أبو منصور النضروي، حدثنا أحمد بن نجدة، حدثنا سعيد بن منصور، حدثنا خلف بن خليفة، حدثنا أبو سنان عن ابن أبي الهذيل قال: إذا قرأ أحدكم الآية فلا يقطعها حتى يتمها. قال الخزازي: في هذا دليل على أنه لا يجوز قراءة بعض الآية في الصلاة حتى يتمها فيركع حينئذ قال فأما جواز ذلك لغير المصلي فمجمع عليه. قلت: كلام ابن الهذيل أعم من ذلك ودعوى الخزازي الإجماع على الجواز لغير المصلي فيها نظر، إذ لا فرق بين الحالتين والله تعالى أعلم.

(وقد) أخبرتني... إلى أن قال: كانوا يكرهون أن يقرءوا بعض الآية ويدعوا بعضها. وهذا أعم من أن يكون في الصلاة، أو خارجها، وعبد الله بن أبي الهذيل هذا تابعي كبير، وقوله كانوا: يدل على أن الصحابة كانوا يكرهون ذلك والله تعالى أعلم.

والوقف: عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمنا ينتفس فيه عادة بنية استئناف القراءة إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله كما تقدم جوازه في أقسامه الثلاثة لا بنية الإعراض، وتنبغي البسطة معه في فواتح السور كما سيأتي ويأتي

في رءوس الآي وأوساطها، ولا يأتي في وسط كلمة، ولا فيما اتصل رسما كما سيأتي، ولا بد من التنفس معه كما سنوضحه.

والسكت: هو عبارة عن قطع الصوت زمنا هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس، وقد اختلفت ألفاظ أئمتنا في التأدية عنه بما يدل على طول السكت وقصره فقال: أصحاب سليم عنه عن حمزة في السكت على الساكن قبل الهمز: سكتة يسيرة، وقال جعفر الوزان عن علي بن سليم عن خلاد: لم يكن يسكت على السواكن كثيرا، وقال الأشناني: سكتة قصيرة. وقال قتيبة عن الكسائي: سكت سكتة مختلصة من غير إشباع، وقال النصار عن الخياط: يعني الشموني عن الأعشى تسكت حتى تظن أنك نسيت ما بعد الحرف، وقال أبو الحسن طاهر بن غلبون: وقفة يسيرة، وقال مكّي: وقفة خفيفة، وقال ابن شريح: وقفة، وقال أبو العز: بسكتة يسيرة هي أكثر من سكت القاضي عن رويس

وقال الحافظ أبو العلاء: يسكت حمزة والأعشى وابن ذكوان من طريق العلوي والنهوندي عن قتيبة من غير قطع نفس وأتمهم سكتة حمزة والأعشى، وقال أبو محمد سبط الخياط: حمزة وقتيبة يقفان وقفة يسيرة من غير مهلة وقال أبو القاسم الشاطبي سكتا مقللا، وقال الداني: سكتة لطيفة من غير قطع، وهذا لفظه أيضا في السكت بين السورتين من جامع البيان قال فيه ابن شريح بسكتة خفيفة. وقال ابن الفحام: سكتة خفيفة. وقال أبو العز: مع سكتة يسيرة. وقال أبو محمد في المبهج: وقفة تؤذن بإسرارها، أي: بإسرار البسملة، وهذا يدل على المهلة وقال الشاطبي: وسكتهم المختار دون تنفس وقال أيضا وسكتة حفص دون قطع لطيفة وقال الداني في ذلك بسكتة لطيفة من غير قطع. وقال ابن شريح وقيفة، وقال أبو العلاء وقيفة. وقال ابن غلبون بوقفة خفيفة، وكذا قال المهدي، وقال ابن الفحام: سكتة خفيفة، وقال القلانسي: في سكت أبي جعفر على حروف الهجاء: يفصل بين كل حرف منها بسكتة يسيرة، وكذا قال الهمذاني، وقال أبو العز: ويقف على: ص، و " ق "، و " ن " وقفة يسيرة،

وقال الحافظ أبو عمرو في الجامع: واختياري فيمن ترك الفصل سوى حمزة أن يسكت القارئ على آخر السورة بسكتة خفيفة من غير قطع شديدة.

فقد اجتمعت ألفاظهم على أن السكت زمنه دون زمن الوقف عادة وهم في مقداره بحسب مذاهبهم في التحقيق والحد والتوسط حسبما تحكم المشافهة، وأما تقييدهم بكونه دون تنفس فقد اختلف أيضا في المراد به آراء بعض المتأخرين فقال الحافظ أبو شامة: الإشارة بقولهم دون تنفس إلى عدم الإطالة المؤذنة بالإعراض عن القراءة، وقال الجعبري: قطع الصوت زمانا قليلا أقصر من زمن إخراج النفس؛ لأنه إن طال صار وقفا يوجب البسملة. وقال الأستاذ ابن بصخان: أي دون مهلة وليس المراد بالتنفس هنا إخراج النفس،

بدليل أن القارئ إذا أخرج نفسه مع السكت بدون مهلة لم يمنع من ذلك فدل على أن التنفس هنا بمعنى المهلة.

وقال ابن جبارة: دون تنفس يحتمل معنيين أحدهما سكوت يقصد به الفصل بين السورتين لا السكوت الذي يقصد به القارئ التنفس، ويحتمل أن يراد به سكوت دون السكوت لأجل التنفس، أي: أقصر منه، أي: دونه في المنزلة والقصر،

ولكن يحتاج إذا حمل الكلام على هذا المعنى أن يعلم مقدار السكوت لأجل التنفس حتى يجعل هذا دونه في القصر. قال: ويعلم ذلك بالعادة وعرف القراء.

(قلت): الصواب حمل دون من قولهم: دون تنفس أن تكون بمعنى غير كما دلت عليه نصوص المتقدمين وما أجمع عليه أهل الأداء من المحققين من أن السكت لا يكون إلا مع عدم التنفس سواء قل زمنه أو أكثر، وإن حمله على معنى أقل خطأ، وإنما كان هذا صوابا لوجوده (أحدها) ما تقدم من النص عن الأعشى تسكت حتى يظن أنك قد نسيت، وهذا صريح في أن زمنه أكثر من زمن إخراج النفس وغيره، (وثانيها) قول صاحب المبهج: سكتة تؤذن بإسرارها. أي: بإسرار البسملة، والزمن الذي يؤذن بإسرار البسملة أكثر من إخراج النفس بلا نظر، (ثالثها) أنه إذا جعل بمعنى أقل فلا بد من تقديره كما قدروه بقولهم: أقل من زمان إخراج النفس، ونحو ذلك وعدم التقدير أولى، (رابعها) أن تقدير ذلك على الوجه المذكور لا يصح؛ لأن زمن إخراج النفس، وإن قل لا يكون أقل من زمن قليل السكت والاختيار يبين ذلك، (خامسها): أن التنفس على الساكن في نحو: الأرض، والآخرة، وقرآن، و (مسئولا) ممنوع اتفاقا، كما لا يجوز التنفس على الساكن في نحو: والبارئ، وفرقان، و (مسحورا)، إذ التنفس في وسط الكلمة لا يجوز، ولا فرق بين أن يكون بين سكون وحركة، أو بين حركتين، وأما استدلال ابن بصخان بأن القارئ إذا أخرج نفسه مع السكت بدون مهلة لم يمنع من ذلك، فإن ذلك ليس على إطلاقه، فإنه إذا أراد مطلق السكت، فإنه يمنع من ذلك إجماعا، إذ لا يجوز التنفس في أثناء الكلم كما قدمنا، وإن أراد السكت بين السورتين من حيث أن كلامه فيه، وإن ذلك جائز باعتبار أن أواخر السور في نفسها تمام يجوز القطع عليها والوقف. فلا محذور من التنفس عليها نعم لا يخرج وجه السكت مع التنفس، فلو تنفس القارئ آخر سورة لصاحب السكت، أو على (عوجا، ومردنا) لحفص من غير مهلة. لم يكن ساكنا، ولا واقفا، إذ الوقف يشترط فيه التنفس مع المهلة، والسكت لا يكون معه تنفس فاعلم ذلك، وإن كان لا يفهم من كلام أبي شامة، ومن تبعه.

(خاتمة) الصحيح أن السكت مقيد بالسمع والنقل، فلا يجوز إلا فيما صحت الرواية به لمعنى مقصود بذاته، وذهب ابن سعدان فيما حكاه عن أبي عمرو وأبو بكر بن مجاهد فيما حكاه عنه أبو الفضل الخراعي إلى أنه جائز في رءوس الأبي مطلقا حالة الوصل لقصد البيان وحمل بعضهم الحديث الوارد على ذلك، وإذا صح حمل ذلك جاز، والله أعلم.

ومن كتاب غاية المرید في علم التجويد (ص: ۲۲۳)

أقسام الوقف:

ينقسم الوقف في ذاته إلى أربعة أقسام:
١ اختياري، ٢ اضطراري، ٣ انتظاري، ٤ اختياري.
وفيما يلي بيانها بالتفصيل:

القسم الأول: الوقف الاختباري:

وهو أن يقف القارئ على كلمة ليست محلاً للوقف عادة، ويكون ذلك في مقام الاختبار أو التعليم من أجل بيان حكم الكلمة الموقوف عليها من حيث الحذف والإثبات كما في كلمة: "الأيدي" من قوله تعالى: {وَأذْكَرُ عَبْدَانَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الْأَيْدِي} فيوقف عليها بالإثبات، أما في قوله تعالى: {وَأذْكَرُ عَبْدَانَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِي} فيوقف عليها بالحذف أو من حيث التاءات المفتوحة والتاءات المربوطة كما في كلمة: "امرأة" من قوله تعالى: {امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطَ} فيوقف عليهما بالتاء المفتوحة، أما في قوله تعالى: {وَأَنَّ امْرَأَةً خَافَتْ} ؛ فيوقف عليها بالتاء حسب الرسم العثماني.

وسمي اختبارياً؛ لحصوله إجابة على سؤال أو تعليم متعلم؛ لأنه ليس محل وقف في العادة.

وحكمه: جواز الوقف على أي كلمة طالما كان ذلك في مقام الاختبار أو التعليم على أن يعود إلى ما وقف عليه فيصليه بما بعده إن صلح ذلك وإلا فيما قبله مما يصلح الابتداء به.

القسم الثاني: الوقف الاضطراري:

وهو ما يعرض للقارئ في أثناء قراءته بسبب ضرورة كالعطاس، أو ضيق نفس، أو عجز عن القراءة بسبب نسيان أو غلبة بكاء، أو أي عذر من الأعذار يضطره للوقف على أي كلمة من الكلمات القرآنية. وسمي اضطرارياً؛ لأن سببه الاضطرار الذي عرض للقارئ في أثناء قراءته فلم يتمكن من وصل الكلمة بما بعدها.

وحكمه: جواز الوقف على أي كلمة حتى تنتهي الضرورة التي دعت إلى ذلك، ثم يعود القارئ إلى الكلمة التي وقف عليها فيصلها بما بعدها إن صلح الابتداء بها وإلا فيما قبلها.

القسم الثالث: الوقف الانتظاري:

وهو الوقف على الكلمة القرآنية بقصد استيفاء ما في الآية من أوجه الخلاف حين القراءة بجمع الروايات. وسمي انتظاريًا؛ لما ينتظره الأستاذ من الطالب بشأن تكملته للأوجه التي وردت في الآية التي يقرأها. وحكمه: يجوز للقارئ الوقف على أي كلمة حتى يعطف عليها باقي أوجه الخلاف في الروايات وإن لم يتم المعنى. وليعلم أنه إذا انتهى القارئ من جمعه للروايات على الكلمة التي وقف عليها فلا بد له من وصلها بما بعدها إن كانت متعلقة بما بعدها لفظًا ومعنى.

القسم الرابع: الوقف الاختياري:

وهو أن يقف القارئ على الكلمة القرآنية باختياره دون أن يعرض له ما يلجئه للوقف من عذر أو إجابة على سؤال. وسمي اختياريًا؛ لحصوله بمحض اختيار القارئ وإرادته. وحكمه: جواز الوقف عليه إلا إذا أوهم معنى غير المعنى المراد فيجب وصله، كما يجوز الابتداء بما بعد الكلمة الموقوف عليها إن صلح الابتداء بها وإلا فيعود إليها ويصلها بما بعدها إن صلح ذلك وإلا فيما قبلها. أقسامه: الوقف الاختياري هو المقصود في هذا الباب، وقد اختلف العلماء رحمهم الله في تقسيمه إلى أقوال كثيرة لم نتعرض لذكرها طلبًا للاختصار ١، وسنكتفي بذكر أشهرها وأعدلها، وهو ما ذكره الإمام الداني والمحقق ابن الجزري من أن الوقف الاختياري ينقسم إلى أقسام ٢: تام، كاف، حسن، قبيح، هو للجزري وقد تقدم.

ومن كتاب فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية^١ (ص: ١١٣)

أهمية علم الوقف والابتداء:

قد اهتم العلماء رحمهم الله بأصغر وحدة في القرآن الكريم وهي الحرف الذي تكونت منه الكلمة، وبمجموع الكلمات تتكون الجملة، التي إذا كثرت الكلمات فيها وجب على القارئ أن يقف على مكان يعطي معنى مفيداً، وهذا ما يسمى بـ: علم الوقف، وإذا وقف وجب عليه أن يبتدئ من مكان يحسن الابتداء به، وهذا ما يسمى بـ: علم الابتداء، وهو لا يقل شأناً عن علم الوقف، وقد حاول أعداء الإسلام أن يستبدلوا حرفاً بحرف وكلمة بكلمة، ففشلوا في ذلك، وأرادوا أن يدخلوا من جانب آخر للتحريف في كتاب الله تعالى وهو علم الوقف والابتداء حتى يغيروا المعنى بسبب الوقف، إلا أن الله سبحانه وتعالى قيض لهذا العلم من يقوم على أمره، فلن يستطيع أحدٌ من أعداء الإسلام أن يمسه طرفة عين، وقد صدق الله تعالى حيث قال: " إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُو لَحَافِظُونَ " .

تعريف الوقف:

الوقف لغة: الكف أو الحبس، اصطلاحاً: قطع الصوت على حرف قرآنيّ بنية استئناف القراءة مرة أخرى بزمان عادة يُتنفَس فيه، ويجوز الوقف في أواخر الآيات وفي أوساطها، الفرق بين الوقف والقطع والسكت: هناك فرق بين الوقف والقطع والسكت، فالوقف هو كما ذكرنا. أما القطع: فهو قطع الصوت على حرف قرآني بنية التوقف عن القراءة، ويشترط الوقف فيه على أواخر الآيات.

وأما السكت فهو: قطع الصوت على حرف قرآني بنية استئناف القراءة مرة أخرى بزمان عادة لا يُتنفَس فيه، كما أشار إلى ذلك العلامة السمنودي في لآلئ البيان حيث قال:

وَالسَّكْتُ كَالْوَقْفِ لِكُلِّ قَدْ نُقِلَ... حَتْمًا وَإِنْ تَرُمُ فَمِثْلُ مَا تَصِلُ

والسكت يأخذ حكم الوقف، فمثلاً إذا سكتنا على حرف مقلقل مثل: " قَدْ أَفْلَحَ "، نسكت بالقلقة، وذلك من روايات أخرى كحفص من طريق الطيبة وخلف عن حمزة، سكتات الإمام حفص رحمه الله:

^١ لصفوت محمود سالم.

وهناك أربع سكتات لحفص في القرآن الكريم وهي:
 قوله تعالى: " كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ " [المطففين ١٤].
 قوله تعالى: " وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ " [القيامة ٢٧]
 قوله تعالى: " وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُوَ عَوَجًا سَ قِيمًا " [الكهف ٢، ١]
 قوله تعالى: " قَالُوا يَوْمَئِذٍ مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا " [يس ٥٢]
 واختلف في قوله تعالى: " مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهٗ هَٰلِكَ " [الحاقة ٢٨] فقال
 بعضهم بالسكت، وقال بعضهم بالإدراج، فمن قال بالسكت وجب عليه
 إظهار الهاء، ومن قال بالإدراج وهو عدم السكت أدم الهاءين.
 (تفصيل) أعلم أن الخلاف في " مالية هلك " بالحاقة هو في الأولى قال
 ابن بري في باب نقل الحركة لورش:

لقول في أحكام نقل الحركة وذكر من قال به وتركه
 حركة الهمز لورش تنتقل للساكن الصحيح قبل المنفصل
 أو لام تعريف وفي كتابيه خلف ويجري في ادغام ماليه

قال شارحه أحمد بم عمر العيشي الشنقيطي: (أو لام تعريف) هذا من
 عطف الخاص على العام لدفع الإيهام، (وفي كتابيه ^٢) إني ظننت خلف
 هل ينقلها ورش أو لا والمأخوذ له فيها إسكان الهاء وقطع الهمز ويجري
 ذلك الخلاف في إدغام ماليه هلك – والمأخوذ له فيها الإدغام،
 لقول الناظم الآتي: وساكن المثلين أن تقدما... البيت. انتهى كلامه،

^٢ قال في إبراز المعاني من حرز الأمانى (ص: ١٦٤) وَنَقَلَ رَدًا عَن نَافِعٍ وَكِتَابِيَهٗ = بِالإِسْكَانِ عَن وَرْشٍ أَصَحُّ تَقْبَلًا... وإنما أخرج هذا البيت؛ لأن النقل في كتابيه ضعيف والنقل في رداً على خلاف أصل ورش لأنه لا ينقل في كلمة وأراد قوله تعالى: {فَأَرْسَلُهُ مَعِيَ رِدْءًا} أي معيناً، قراءة نافع بغير همز كما يقف عليه حمزة بنقل حركة الهمزة إلى الدال الساكنة وقيل هو من أردى على كذا أي زاد فلا همز فيه أي أرسله معي زيادة، وأما قوله تعالى في الحاقة: {كِتَابِيَهٗ، إِنِّي ظَنَنْتُ} فروي عن ورش نقل حركة همزة إني إلى هاء كتابيه؛ لأنه ساكن آخر صحيح فدخل في الضابط المذكور أول الباب، وروي ترك النقل وهو الصحيح في العربية؛ لأن هذه الهاء هاء سكت وحكمها السكون لا تحرك إلا في ضرورة الشعر على قبج وأيضاً فإنها لا تثبت إلا في الوقف فإذا خولف الأصل فأنثبت في الوصل إجراءً له مجرى الوقف؛ لأجل ثباتها في خط المصحف فلا ينبغي أن يخالف الأصل من وجه آخر وهو تحريكها فتجتمع في حرف واحد مخالفتان وهذه المسألة من الزيادات لم يذكرها الداني رحمه الله في التيسير وذكرها في غيره، قال مكي: أخذ قوم بنقل الحركة في هذا وتركه أحسن وأقوى، قلت: فلماذا قال الناظم: أصح تقبلاً؛ أي "وكتابيه" بالإسكان أصح تقبلاً منه بالتحريك، وذلك أن التحريك تقبله قوم وتقبل الإسكان قوم فالإسكان أصح تقبلاً من حيث الدليل على ما سبق ونصبه على التمييز وبالإسكان حال أي وكتابيه ساكناً أصح تقبلاً منه متحركاً فهو مثل قولهم هذا بسراً أطيب منه رطباً والله أعلم.

قال الإمام الداني في المنبهه:

وإن أردت الوصل دون وقف
فإن أردت هاء السكت دون خلف
في ماله هلك للتماثل
كذا رويناه عن الأفاضل
وذلك القياس فاعلمنه
ولتطرحن ما شذو له عنه

قال ابن القاضي في كتابه على ابن بري الدرر اللوامع الفجر الساطع في أول ج ٣ وبالإدغام أخذنا عملاً بقول الداني في المنبهه،
وسبب الخلاف في رواية ورش وجهان: أعلم أنه من رأى النقل في كتابه إن كان قياسه الإدغام في ماله ومن رأى عدم النقل هناك كان قياسه السكت في ماله فالأول: من قال بعدم النقل في كتابه هو طريق الأزرق وهو المأخوذ به قاله أحمد بن عمر العيشي الشنقيطي صاحب نظم العمل والمأخذ به عندهم عند قول ابن بري:

أو لام تعريف وفي كتابيه خلف ويجري في ادغام ماله
والعمل اليوم على التحقيق للهمز وانسبه لذي التحقيق

والثاني: من قال بالنقل وهو طريق عبد الصمد عن ورش وليس به العمل ولكن ما ذكره العيشي وابن القاضي أن عملهم على الإدغام في - ماله - مخالف لأصلهم في - كتابيه - فقياسهم السكت في - ماله - لأن عملهم عدم النقل في - كتابيه - وإنما الإدغام جار على من نقل هناك فتأمل ولكن قصدهم بالإدغام حيث أراد القارئ الوصل فلا بد له من الإدغام على قاعدة المثنيين^١ وهو محل اتفاق، وأما من أراد السكت أو الوقف فالأولى إظهار

^١ النشر في القراءات العشر (١/ ٢٢٣) وقد اختلف في إدغام: ماله هلك وإظهاره مع اجتماع المثنيين والجمهور على الإظهار من أجل أن الأولى منهما هاء سكت وسيأتي بيان ذلك. وقال فيه ما يلي: وأما ماله هلك في سورة الحاقة، فقد حكى فيه الإظهار من أجل كونه هاء سكت، كما حكى عدم النقل في كتابيه إنني، وقال مكي في تبصرته: يلزم من ألقى الحركة في كتابيه إنني أن يدغم ماله هلك؛ لأنه قد أجراها مجرى الأصل حين ألقى الحركة، وقد ثبتت في الوصل. قال: وبالإظهار قرأت، وعليه العمل وهو الصواب إن شاء الله، قال أبو شامة عند قول صاحبي الشاطبية: وَمَا أَوْلُ الْمُثَلِّينَ فِيهِ مُسَكَّنٌ... فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَثِّلًا. يعني بالإظهار أن يقف على ماله هلك وقفه لطيفة. وأما إن وصل فلا يمكن غير الإدغام أو التحريك قال وإن خلا اللفظ من أحدهما كان القارئ واقفاً وهو لا يدري لسرعة الوصل. وقال أبو الحسن السخاوي وفي قوله ماله هلك خلف. والمختار فيه أن يوقف عليه؛ لأن الهاء إنما اجتلبت للوقف فلا يجوز أن توصل، فإن وصلت فالاختيار الإظهار لأن الهاء موقوف عليها في النية لأنها سبقت للوقف. والثانية منفصلة منها فلا إدغام. (قلت): وما قاله أبو شامة أقرب إلى التحقيق، وأحرى بالدراية والتدقيق؛ وقد سبق إلى النص عليه أستاذ هذه الصناعة أبو عمرو الداني رحمه الله تعالى، قال في جامعه: فمن روى التحقيق، يعني التحقيق في كتابيه إنني لزمه أن يقف على الهاء في قوله ماله هلك وقفه لطيفة في حال الوصل من غير قطع؛ لأنه أصل بنية الواقف فيمتنع بذلك من أن يدغم في الهاء التي بعدها. قال ومن روى الإلقاء لزمه أن يصلها ويدغمها في الهاء التي بعدها لأنها عنده كالحرف اللازم الأصلي انتهى وهو الصواب والله أعلم.

الهاء وهو المأخوذ به والراجح عندهم جميعاً كما قاله ابن القاضي في المرجع المتقدم.

أقسام الوقف:

والوقف ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

أ اضطراري.

ب اختباري.

ج انتظاري.

د اختياري.

أ الوقف الاضطراري: وهو ما وقفت عليه لضرورة، كقطع نفس أو عطاس أو نسيان أو غيره.

ب الوقف الاختباري: ويكون إذا ما طلب منك شيخك الوقف على كلمة معينة لاختبار أو غيره.

ج الوقف الانتظاري: وهو الوقف على موضع ما في مقطع القراءة لحين الرجوع إليه مرة أخرى، وهذا يستخدم في جمع القراءات ولا يشترط له المعنى، إلا المعاني الضرورية.

د الوقف الاختياري: وهو ما وقفت عليه باختيارك، وهذا النوع من الوقف ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١ / التام. ٢ / الكافي. ٣ / الحسن.

أقسام الوقف الاختياري:

١ / الوقف التام: وهو ما تم في نفسه، وليس له تعلق بما بعده، لا لفظاً (إعراباً) ولا معنى، مثال: الوقف على أواخر السور القرآنية، والوقف على نهايات القصص القرآنية، والوقف على نهاية الكلام عن المؤمنين، وبعده يبدأ في الكلام على الكافرين، ما يلزم الوقف: وإذا وقفنا على الوقف التام نبتدئ بما بعده مباشرة.

٢ / الوقف الكافي: وهو ما تم في نفسه وتعلق بما بعده في المعنى مثال: " وَإِنكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِالْيَلِّ أَفْلاً تَعْقِلُونَ " .

فالوقف على كلمة " مُصْبِحِينَ "

وقف كاف، وعلى كلمة " وَبِالْيَلِّ " وقف تام.

ما يلزم الوقف: إذا وقفنا على الوقف الكافي نبتدئ بما بعده مباشرة.

٣ / الوقف الحسن: وهو ما تعلق بما بعده لفظاً

ومعنى مثال: "الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ"، فالوقف على كلمة "لِلَّهِ" وقف حسن ما يلزم الوقف: لا تبدئ بما بعده مباشرة وابدأ قبله، إلا إذا كان الوقف الحسن رأس آية ففي هذه الحالة قف على رأس الآية لأن الوقف على رأس الآية سنة، ثم ابتدئ بما بعدها.

مثال آخر " الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ " فالوقف على كلمة " الْعَالَمِينَ " حسن، ونبتدئ بكلمة " الرَّحْمَنِ "، والوقف على كلمة " الرَّحِيمِ " حسن، ونبتدئ بكلمة " ملك "، لأنها رؤوس آي.

الوقف القبيح:

تعريفه: هو الوقف على ما تعلق بما بعده لفظاً ومعنى، وإذا وقفت عليه أعطى معنى قبيحاً.

مثال: " لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ "

، فالوقف على كلمة " إله " وقف قبيح.

" لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى "

، فالوقف على " الصَّلَاةَ " وقف قبيح.

والخلاصة: أنه ليس هناك وقف واجب في القرآن، ولا وقف حرام إلا أن يعتمد القارئ الوقف على مكان يعطي معنى قبيحاً، فهذا حرام، وإذا وقف مضطراً في أي مكان ابتداءً بما قبله.

وأما الابتداء: فلا يكون إلا اختيارياً لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة فلا يجوز إلا بمستقل في المعنى، موف بالمقصود.

والابتداء في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة، ويتفاوت تماماً وكفاية وحسناً وقبحاً بحسب التمام وعدمه وفساد المعنى.

وقد يكون الوقف حسناً والابتداء به قبيحاً نحو: " يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ "، فالوقف على: " وَإِيَّاكُمْ "، حسن؛ لتمام الكلام، والابتداء بها قبيح؛ لفساد المعنى،

إذ يصير تحذيراً من الإيمان بالله تعالى، وقد يكون الوقف قبيحاً والابتداء جيداً نحو: " مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدْنَا هَذَا "،

فإن الوقف على " هَذَا " قبيح لفصله بين المبتدأ وخبره ولأنه يوهم أن الإشارة إلى " مرقدنا "،

وقد نظم الإمام ابن الجزري أبيات الوقف والابتداء في منظومته: "طيبة النشر" بعبارة أوضح، فأحببت ذكرها للفائدة، قال:

لابد أن تعرف وقفاً وابتدا	وبعد ما تحسن أن تجودا
تام وكاف إن بمعنى علقا	فاللفظ إن تم ولا تعلقا
فقف ولا تبدا سوى الآي يسن	قف وابتدئ وإن بلفظ فحسن
يوقف مضطرا ويبدأ قبله	وغير ما تم قبيح وله
ولا حرام غير ماله سبب	وليس في القرآن من وقف يجب

أصل الوقف:

الأصل في الوقف السكون، لأن العرب لا تقف على متحرك، وهناك أوجه أخرى وهي: الروم والإشمام. وفائدتهما: بيان حركة الحرف الموقوف عليه.

الروم:

تعريفه: الإتيان ببعض الحركة، يسمعه القريب المنصت، ولا يسمعه البعيد، ويكون في الضمة والكسرة (سواءً أكانتا علامتي إعراب أم بناء)، وذلك في حركة الحرف الأخير، مثل قوله تعالى: "نَسْتَعِينُ".
تنبيهه: والروم يكون مع القصر في المد العارض للسكون، ولا يأتي مع التوسط والطول، أما في المد المتصل فيكون مع أربع حركات؛ ولذلك قال العلامة السمنودي:

وَالسَّكْتُ كَالْوَقْفِ لِكُلِّ قَدْ نُقِلَ... حَتْمًا، وَإِنْ تَرُمُ فَمِثْلُ مَا تَصِلُ

أي يُطبق في الروم ما يطبق حالة الوصل مثل المد العارض للسكون إذا وصلناه بغيره فإننا نقصره، والمد المتصل عندما نصله بغيره نمده أربع حركات.

الحالات التي يمتنع فيها الروم:

يمتنع الروم في الحالات التالية:

- ١ فيما آخره فتحة (سواءً كانت علامة إعراب أو بناء).
 - ٢ في ميم الجمع، مثل: "عَلَيْكُمْ الْقِتَالُ"، فإنه يوقف على الميم بالسكون فقط.
 - ٣ في هاء التانيث أي التاء المربوطة لأننا إن وقفنا عليها، نقف بالهاء، مثل: "الْكَبِيرَةُ".
 - ٤ في هاء الضمير على الصحيح، مثل: "عَلَيْهِ" "إِنَّهُ".
 - ٥ في عارض الشكل، نحو: "أَمْ ارْتَابُوا"، فإنه يوقف على الميم بالسكون فقط، لأن كسرة الميم جاءت لالتقاء الساكنين، ولذلك سُمِّيَ عارض الشكل (أي ليست الكسرة أصلية، وإنما عارضة).
- يقول ابن الجزري في الطيبة:

وَهَاءُ تَأْنِيثٍ وَمِيمُ الْجَمْعِ مَعَ... عَارِضِ تَحْرِيكِ كِلَاهُمَا امْتَنَعَ

الإشمام:

تعريفه: ضمُّ الشفتين بُعِيدَ إسكان الحرف المضموم والمرفوع من غير صوت، يراه المبصر ولا يراه الكفيف.

ويكون ضم الشفتين كالنطق واواً دون صوت، وهو هيئة وليست حركة يراها المبصر ولا يراها الكفيف، ويكون ضم الشفتين بعد الانتهاء من نطق الحرف ساكناً.

والإشمام يكون مع جميع حالات العارض للسكون، سواءً أكان حركتين أم أربعاً أم ست حركات، بشرط أن يكون الحرف الأخير مضموماً. الروم والإشمام في كلمة (لا تأمناً):

وهي الموجودة في سورة يوسف: "مَالِكٌ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ" [١١]، وفيها الروم والإشمام.

وأصلها (تأمنناً)، والروم فيها هو خفض الصوت مع الإسراع فيه عند النون الأولى (مع إظهار النونين)، وأما الإشمام فيها فيكون بضم الشفتين عند نطق النون، وتكون نوناً واحدةً، ويضبط ذلك من أفواه المشايخ.

وقال الإمام في ذلك الشاطبي (ص: ٣٠) = باب الوقف على أواخر الكلم:

والاسكان أصل الوقف وهو اشتقاقه
وعند أبي عمرو وكوفيهم به
وأكثر أعلام القران يراهما
ورومك إسماع المحرك واقفا
والاشمام إطباق الشفاه بعيد ما
وفعلهما في الضم والرفع وارد
ولم يره في الفتح والنصب قارئ
وما نوع التحريك إلا للآزم
وفي هاء تأنيث وميم الجميع قل
وفي الهاء للإضمار قوم أبوهما
أو اماهما واو وياء وبعضهم

من الوقف عن تحريك حرف تعزلا
من الروم والإشمام سمت تجملا
لسائرهم أولى العلائق مطولا
بصوت خفي كل دان تنولا
يسكن لا صوت هناك فيصحلا
ورومك عند الكسر والجر وصلا
وعند إمام النحو في الكل أعمالا
بناء وإعرابا غدا متنقلا
وعارض شكل لم يكونا ليدخلا
ومن قبله ضم أو الكسر مثلا
يرى لهما في كل حال محللا

وقال العلامة قارئ الأرض الموريتانية والمشرف على طباعة المصحف
الشيخ الحافظ / لارباس بن محمد بن لمرابط عبد الفتاح، التركي،
البركني حفظه الله تعالى ونفع بعلمه اللهم آمين في كتابه الذخيرة:

فائدة: أنواع الوقف أربعة على المختار:

تام: وهو الذي انفصل عما بعده لفظا ومعنى ومثاله: " الحمد لله رب
العالمين " الخ،
وكاف: وهو الذي انفصل عما بعده في اللفظ وله به تعلق في المعنى من
وجه. ومثاله: " والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك "،
وحسن: وهو الذي لا يحتاج إلى ما بعده لأنه مفهوم دونه ويحتاج ما
بعده إليه لجريانه في اللفظ عليه ومثاله: " الحمد لله " وقبيح: وهو
الذي لا يفهم منه كلام أو يفهم منه غير المراد ومثاله: " فويل للمصلين
"

فائدة: وهالك بحثا في الوقف أيضا والاعتبار فيه لمصحف الإمام وهو
سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه أيضا وأنه العمدة في ذلك إذ القرآن
هو الأصل لجميع جذورها ومشتقاتها ولقد جعله الإمام الراغب العمدة في
كتابه مفردات القرآن كيف لا وهو كلامه المعجز الذي لا يمكن الإحاطة بما
فيه من علوم ومعان وجعل من حلف به يعد يمينا تكفر إذ هو كلامه المنزل
الذي منه خرج وإليه يعود كم هو في حديث أشراف الساعة الصحيح

وليس كعامة الالفاظ الواردة من البشر فحسب لأن الله تعالى قال عز وجل في حق كتابه المنزل " { إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ } . الآية . فكيف تكتمل معجزة حفظه مع التغلب على لفظه ، وقال فيه أيضا سبحانه { وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفَدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ } الآية . وقال أيضا جل ذكره { ... مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ... } الآية . وقال جل من قائل { وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ } الآية ، فكيف تكون شموليته الكلية مع إمكان تغلب غيره عليه وجزئيته عليه . وقال تبارك اسمه { وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ } الآية . فكيف تكون الهيمنه مع إمكان سيطرة غيره عليه فتأمل كله رحمتنا الله وإياك أجمعين . قال ابن عاصم :

إذ ليس للعقل مجال في النظر = إلا بقدر ما من النقل ظهر

وقال في شرح مورد الظمان للمرغيني :

فواجب على ذوي الأذهان	أن يتبعوا المرسوم في القرآن
ويقتدوا بما رآه نظرا	إذ جعلوه للأتمام وزرا
وكيف لا يجب الاقتداء	لما أتى نصا به الشفاء
إلى عياض أنه من غيرا	حرفا من القرآن عمدا كفرا
زيادة أو نقصا أو إن أبدا	شيئا من الرسم الذي تأصلا

وقال محمد العاقب بن مايابى الجكني في رسمه كشف العمى :

والخط فيه معجز للناس	وحائد عن مقتضى القياسي
لا تهتدي لسره الفحول	ولا تحوم حوله العقول
قد خصه الله بتلك المنزله	دون جميع الكتب المنزله
ليظهر الإعجاز في المرسوم	منه كما في لفظه المنظوم
وكل من بدل منه حرفا	باء بكفر أو عليه أشفى

وقال ابن بري رحمه الله تعالى في نظمه الدرر اللوامع:

فصل وكن متبعا متى تقف سنن ما أثبت رسما أو حذف
وما من الهاءات تاء أبدا وما من الموصول لفظا فصلا
واسلك سبيل ما رواه الناس منه وإن ضعفه القياس

فمن ذلك قوله تعالى " وإن تك - ولم أك - وإن يك - ومن تق - أ، لم ير
"، فصفة الوقف على هذه الكلمات على ظاهر إطلاق القراء من اتباع
الرسم في الوقف أنه يوقف عليها بالسكون،
نحو: " وإن تك - وإن يك - ولم أك " من غير زيادة لهاء السكت أو
جلب النون الأصلية،

وقد نص بعضهم على ذلك في نحو: " أو لم ير من تق " حيث كان
الفعل مجزوما بحذف حرف العلة ولم يذكروا مضارع كان المجزوم
المحذوف نونه جوازا والذي تقتضيه القواعد العربية أنه يلزم هاء السكت
في الوقف وإثبات النون في مضارع كان المجزوم في الوقف،

قال ابن مالك في الخلاصة:

وقف بها السكت على الفعل المعل بحذف آخر كأعظ من سأل
وليس حتما في سوى ما كع أو كيع مجزوما فراع ما رعوا

وقال أيضا في باب كان:

ومن مضارع لكان منجزم = تحذف نون وهو حذف ما التزم

قال ابن هشام في شرح قطر الندى: تحذف نون كان في المضارع
المجزوم بشروط وعد منها جواز الحذف في الوصل دون الوقف،
وقال في حاشية الصبان على شرح الأشموني: والحاصل أن نون مضارع
كان تحذف بخمسة شروط ذكر المصنف والشارح منها أربعة والخامس
أن يكون وصلا لا وقفا، وقال بعض شراح الألفية قال في الأوضح عند
قول الناظم:

وليس حتما في سوى ما كع أو = كيع مجزوما فراع ما رعوا

قال: وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب ترك الهاء في الوقف على نحو: " ألم أك - ومن تق "، انظر من أين أتى بالإجماع ومن نص عليه وهل لعلماء القراءة بحث ونقاش وتعليل في الوقف على - أن تك - بالسكون وهل لعلماء العربية اعتراض وجواب إلى غير ذلك مما يثار على نحو هذا وخاصة أن الوقف على - إن تك - بالسكون فيه ثقل ونفرة للطبع لخروج اللفظ إلى لفظ غير مألوف يشبه اللفظ المهمل، ولأن بعض القراء يقف على هاء السكت في بعض الكلمات نحو: " عم - لم - بم " لموافقة العربية.

وقال ابن الجزري النشر في القراءات العشر (١/ ٤٤٥) ... والمراد بالرسم صورة ما كتب في المصاحف العثمانية، وأصل ذلك عندهم أن سليما روى عن حمزة أنه كان يتبع في الوقف على الهمز خط المصحف، ومعنى ذلك أن حمزة لا يألُو في وقفه على الكلمة التي فيها همز اتباع ما هو مكتوب في المصحف العثماني المجمع على اتباعه. يعني أنه إذا خفف الهمز في الوقف فمهما كان من أنواع التخفيف موافقا لخط المصحف خففه به دون ما خالفه، وإن كان أقيس، وهذا معنى قول الداني في " التيسير "،

وأعلم: أن جميع ما يسهله حمزة من الهمزات فإنما يراعى فيه خط المصحف دون القياس كما قدمناه يعني بما قدمه قوله قبل ذلك فإن انضمت، أي الهمزة، جعلها بين الهمزة والواو نحو قوله: (فادروا، وبوسا، ولا يوده، ومستهزون، وليواطوا، ويا بنوم) وشبهه ما لم تكن صورتها ياء نحو (قل أونبيكم، وسنقرئك، وكان سيئه) وشبهه فإنك تبدلها ياء مضمومة اتباعا لمذهب حمزة في اتباع الخط عند الوقف، وهو قول الأخفش أعني التسهيل في ذلك بالبدل انتهى. وهو غاية من الوضوح. معنى قوله: دون القياس أي المجرّد عن اتباع الرسم كما مثل به، وليس معناه: وإن خالف القياس كما توهمه بعضهم، فإن اتباع الرسم لا يجوز إذا خالف قياس العربية كما بينا ونبين، ولا بد حينئذ من معرفة كتابة الهمز ليعرف ما وافق القياس في ذلك مما خالفه، فاعلم أن الهمزة وإن كان لها مخرج يخصصها ولفظ تتميز به فإنه لم يكن لها صورة تمتاز كسائر الحروف، ولتصرفهم فيها بالتخفيف إبدالا، ونقلا، وإدغاما، وبين بين، كتبت بحسب ما تخفف به، فإن كان تخفيفها ألفا، أو كالألف كتبت ألفا، وإن كان ياء أو كالياء كتبت ياء، وإن كان واوا أو كالواو كتبت واوا، وإن كان حذفًا ينقل، أو إدغاما، أو غيره حذفته ما لم تكن أو لا،

فإن كانت أولا كتبت ألفا أبدا إشعارا بحالة الابتداء إذا كانت فيه لا يجوز تخفيفها بوجه. هذا هو الأصل والقياس في العربية ورسم المصحف. وكما يجب اتباع الرسم في الوقف كذلك اتباع معرفة الفواصل وغيرها لأن الكل توقف ولذا قال الإمام السيوطي في الإتقان (٣ / ٣٣٣) قال الجعبري: لمعرفة الفواصل طريقان: توقيفي وقياسي أما التوقيفي فما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم وقف عليه دائما تحققنا أنه فاصلة وما وصله دائما تحققنا أنه ليس بفاصلة وما وقف عليه مرة ووصله أخرى احتمل الوقف أن يكون لتعريف الفاصلة أو لتعريف الوقف التام أو للاستراحة والوصل أن يكون غير فاصلة أو فاصلة وصلها لتقدم تعريفها وأما القياسي فهو ما ألحق من المحتمل غير المنصوص بالمنصوص لمناسب ولا محذور في ذلك لأنه لا زيادة ولا نقصان وإنما غايته أنه محل فصل أو وصل والوقف على كل كلمة جائز ووصل القرآن كله جائز الخ. ومن تعليق الدكتور حميتو حفظه الله على وقف الهبطي أيضا قال مما جرى بعض المتأخرين على التساهل في أمر الوقف ما سمعوه من متأخري مشيخة الإقراء من تنزه قراءة القرآن عن القبح بأي طريقة أو وجه قرئ وممن نسب إليه ذلك الشيخ يحيى بن سعيد الكرامي صاحب كتاب تحصيل المنافع من شرح الدرر اللوامع ونقله عن ابن مطروح، وهو ما نظمه الشيخ محمد بن إبراهيم الضيائي السوسي في كتاب تنبيه الغافل فقال:

وصرح ذو التحصيل أعلم غربنا بأن كتاب الله ربنا ذي العلا
على قبح لفظ قد تنزه كيفما قرأه قارئ على ذا فعولا

(قلت) وقد احتج البعض أن بعد قوله تعالى " فويل للمصلين " أن أهل فن رسم وضبط المصاحف لم يكتبوا بعدها إشارة (لا) بمعنى صل القراءة ولا تقف فقلت لهم هذا ليس بدليل قطعي ولا مبرر فإنه في غيره من مصاحف الأمصار موجودة منها مصحف الملك فؤاد بمصر وهو من أول المصاحف التي طبعت وقد روجعت ودققت وكان الإشراف عليها من قبل علماء وقراء كبار منهم فضيلة الشيخ / محمد خلف الحسيني شيخ المقارئ المصرية وقد حرصوا على طباعته واستمروا على ذلك إلى يومنا هذا، وكذلك مصحف بلاد شبه القارة الهندية المتفق على قراءته عندهم وكذلك عند البلاد العربية وقد طبع مصحفهم هذا في مجمع الملك فهد بنفس الطبعة والخط فنأمل ذلك كله.

وقال شيخنا صاحب كتاب الذخيرة الشيخ لاراباس: وقد نظم الابتداء والوقف القبيحين الشيخ محمد احيد رحمه الله فقال بعد المقدمة:

ببعض آية والانتهاية
تفصيله لكل قرار مستفيد
الرشد في الأقوال والأفعال
في قوله ذهب فاحذر عمدة
من آية فثق به وانتفع
الله بعد قوله فقالات
فجنب الفسوق واخش العشا
فكن على الذكر من المحافظين
بعيد قوله علا يعذبه
بيان والإخبار بالمحال
فحقق المعنى وكن به خبير
إذ لم تلق بصفة المعبود
ابن الإله جلّ عن كل نظير
ومن إلى اعتقادهم قد صار
ابن له أيضا فذا كفر صريح
وشبهه لذا فلا نقت الألم
قبل البنات كل ذا من الجفا
يوسف إذ هو عمى وضلل
أنتم بمصرخي فاخش المائما
من قوله ومالنا لا نومئ
وولد لم يبتدئ به أحد
مبتدئا إن كنت من أولى النهى
عن الصلوة والزكوة قد أبوا
في سورة التين كذا والعصر
من ابتداء وانتهاية إن قدر
وأيدع لي ربّه بحسن الختم

هذا وقد يمنع الابتداء
ببعض آخر وها أنا أريد
مستوها من الإله العالي
الوقف عند الله عمدا رده
كذلك الابتداء به في أربع
أولها فحقق المقالات
لهم وبعد قوله فبعثنا
وبعد قوله علا والذاكرين
رابعها يجده من يطلبه
كذا إذا يكون ذا اتصال
كثالث وهو المسيح والفقير
ولا تقدم قوله اليهود
كقولهم يد الإله وعزير
ولا تقدم قوله النصارى
كنحن أبوا الإله والمسيح
له شريك وولي بعد لم
وولد الله كذاك أصطفى
كذلك الابتداء بقوله اقتلوا
وقوله إني كفرت بعد ما
ونفي لا لا يرتضيه مومن
واتخذ الله تلاها من ولد
كذلك يخزي الله لا تكن بها
ولا تقف قبل الذين قد سهوا
ولا بسافلين أو بخسر
وليحذر القارئ غاية الحذر
بآية مما حواه نظمي

وبقي عليه " تبت يدا أبي لهب وتب " ونظمته في بيتين بقولي:

ولا تقف على أبي دون لهب فالأب لا يقبل ذا من الأدب
والأحسن الوقف على لفظ " وتب " فثب علينا يا إلهي ثم ثب

ومن تعليق الدكتور حميتو على وقف الهبتي أيضا قال: من ذلك الوقفات الثلاث التي أوصى الشيخ علي بركة دفين تطوان الذي يقرؤون الحزب في زاويته بعدم وقفها وخصص لوصولها حسبها خاصا، ومن نظم بعضهم قوله

مغلولة فلا تكن بواقف فإنه حرام عند الواقف
ولا على المسيح ابن الله فلا تقف واستعذ بالله
فإنه كفر لما قد علما قد قاله الجزري نسا حسبما

ثم قال شيخنا الشيخ لاراباس في ذخيرته وقد لخص مضمون هذا كله وما انخرط في سلكه الشيخ محمد حبيب الله بن مايابي - رحمه الله - في آخر بيت من ردفه بقوله:

وكل وقف وابتدا لا يحسن * دعه فذا المدار وهو حسن

واعلم أن معرفة أنواع الوقف المذكورة تعين على معرفة الجمع بين الروايتين، أو الأوجه داخل الرواية وهو ما يعرف عندنا بـ " الردف " في القراءة، وله طريقتان: طريقة الجمع بالوقف: وهي أن القارئ إذا قرأ برواية ورش مثلا أو بوجه من أوجه روايته ووقف على أحد أنواع الوقف الجائزة فإنه يرجع ويأتي برواية قالون، أو ببقية الأوجه لورش. وهذه طريقة أهل الشام وغيرهم من المحققين وهي أحسن في التلاوة وأقوى للاستحضر.

¹ وقد وقفنا المولى عز وجل فقد حققنا عليه نظم الإرداف للسيداوي فليظره في موقعنا على النت أو الفيسبوك.

أما الطريق الثانية وتعرف بالجمع بالحرف: فهي أن يقف القارئ على الكلمة أو الحرف الذي فيه الخلاف أو يبتدئ به وفي هذه الحالة فإنه يأتي ببقية أوجه الرواية إن وجدت ثم يأتي بالرواية الثانية فيه بشرط مراعاة الوقف والابتداء بأن لا يكون الوقف عليه أو الابتداء به قبيحا كما في أمثلة النظم، كما تشترط السلامة من التركيب بين الروائتين أو الطرق... نحو: الآخرة.. فلا ينقل الهمزة ويفخم الراء معا كمالا يجوز العكس وهذا يستوي فيه الجمع بالوقف والجمع بالحرف إلا أنه أوجب في الأخير، وطريق الجمع بالحرف هي طريق جمهور المصريين، ومذهب المغاربة، وهي أكثر اختصارا وسهولة، وقد لخص هاتين الطريقتين ابن الجزري رحمه الله في " طيبة النشر " بقوله:

وغيرنا يختاره بالحرف	وجمعنا نختاره بالوقف
ولا يركب وليجذ حسن الأدا	بشرطه فليرع وقفا وابتدا
يبدأ بوجه من عليه وقفا	فالماهر الذي إذا ما وقفا
مختصرا مستوعبا مرتبا	يعطف أقربا به فأقربا

وقوله: (يعطف أقربا به فأقربا) مثاله أن يقرأ لقالون برواية إسكان ميم الجمع في قوله تعالى: " الذين يقيمون الصلوة ومما رزقناهم ينفقون " ثم يعطف عليه الأقرب فيقول: " ومما رزقناهم ينفقون " بصلة ميم الجمع وهو الوجه الثاني لقالون، هذا في الرواية الواحدة وأما بين الروائتين فمثاله أن يقرأ لقالون: " عذابا أليما بسم الله الرحمن الرحيم والمرسلات عرفا " ثم يعود فينقل همزة "أليما" لورش ثم يأتي بوجه السكت المقدم له ثم يعود كذلك و يأتي بالوجه الثاني وهو الوصل. وهذا إنما هو على طريق الجمع بالوقف وأما على طريق الجمع بالحرف فلا إشكال فيه كما تقدم، وهذه الكيفية التي ذكرنا مثالها إنما هي على طريق من يقدم رواية قالون على ورش كتونس.. وأما على طريق من يقدم رواية ورش على قالون كقطرنا فإنه يبدأ بورش ثم يثني بقالون وفق ما ذكرنا الخ انتهى كلام شيخنا وفقه الله تعالى.

(قلت) وقد اختص المغاربة بوقف الهبطي محمد ابن أبي جمعة
قال: الدكتور عبد الهادي حميتو حفظه الله في تعاليقه على كتاب الوقف
للهبطي وأن محققه الدكتور حسن وكاك ذكر في بحثه أن "المصاحف
القديمة بالمغرب لا تعرف علامة هذا الوقف "صه"
وليس فيها أكثر من نقطة غليظة على رؤوس الآي قال: من جملة هذه
المصاحف: مصحف ابن مرزوق الموجود بخزانة المعهد العالي بتطوان
تحت رقم ١ مكتوب سنة ٥٦٢ هـ^١، ومنها: جزء من مصحف عتيق لأبي
حفص عمر المرتضى الموحي في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٦٥٨
ج، كتب سنة ٦٥٤ هـ^٢، ومنها: جزء من مصحف عتيق بخط أمير
المسلمين أبي زيان المريني، كتبه بحاضرة تلمسان سنة ٨٠١ هـ تحت
رقم ١٣٣٠ د في الخزانة العامة بالرباط^٣، كما رأيت المصحف الذي
خطه بيده أبو الحسن علي بن عثمان المريني عام ٧٤٥ هـ وأهداه إلى
المسجد الأقصى بالقدس الشريف^٤، وحصلت عليه وزارة الأوقاف
والشؤون الإسلامية بالمغرب بالتصوير فطبعته في هيئة بديعة، وهو أيضا
كسابقه خال من علامات الوقف، وأقدم ما أعلمه من المصاحف التي
تحمل علامة "صه" في مواضع الوقف مصحف كتب سنة ٩٦٨ هـ في
عهد السعديين، وهو مخطوط محفوظ بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم
٦٠٦ ج^٥، أي: أنه كتب بعد وفاة الإمام الهبطي صاحب تقييد الوقف
الحالي بأقل من أربعين عاما، إذ وفاة الهبطي باتفاق كانت سنة ٩٣٠ هـ.
وهذا المصحف إن كان في موافقه جاريا على تقييد وقف الشيخ الهبطي
فإن من شأنه أن يلقي الضوء على حقيقة نسبة طائفة من المواقف
المنتقدة على التقييد الحالي إلى الشيخ الهبطي، وأن يساعد من تأتت له
فيه دراسة مقارنة للوصول إلى قريب من اليقين إن لم يكن إلى اليقين
الكامل، حول حدود مسؤولية هذا الإمام عن وقفات في هذا التقييد
المنسوب إليه، لاسيما منها ما فوّقت إليه سهام الطعن في إمامته بسببها
ومهما يكن فإن الإحساس بالحاجة إلى رسم علامة للوقف في ألواح
المتعلمين فيما يبدو كان متقدما على زمن الهبطي،

^١ كذا قال: ولعله محرف عن ٧٦٢ هـ.

^٢ - انظر اللوحة المصورة منه الخالية من الوقف في كتاب تقييد وقف القرآن الكريم للدكتور الحسن وكاك:
١٤٥

^٣ - تقييد وقف القرآن الكريم: ١٤١.

^٤ - رجح أستاذنا العلامة محمد المنوني - رحمه الله - أن يكون وصول هذا المصحف إلى حرم القدس عام
٧٤٥ هـ، انظر كتابه ورفقات عن حضارة المرينيين: ٢٠٨ - ٢١١.

^٥ - أشار إليه الدكتور الحسن وكاك في كتابه "تقييد وقف القرآن الكريم" بهامش ١١٤.

وربما يكون بسبب الحاجة الأكثر إلحاحا إليه عند الطلبة الآخذين بطريق (الجمع والإرداف) للتمكن من ترتيب الخلاف في أداء الروايات، وخصوصا مع استعمال الشيوخ للرموز الدالة على أسماء القراء والرواة ورسمها في الألواح فيما بين السطور،

ليتمكن الطالب من القراءة وترتيب الخلاف في ضوئها كما هو مستعمل في ذلك إلى اليوم. فلعل هذه الحاجة هي التي أملت على بعض المشايخ قبل الهبتي وضع علامة "صه" على رؤوس المواضع المقترحة للوقف وهذا أمر سابق على ظهور تقييد الوقف في سجل معين، بل هو أساس ظهور هذا التقييد وخروجه إلى الوجود على العموم، وقد كان العلامة الدكتور الحسن وكاك في دراسته لتقييد وقف القرآن الكريم للشيخ محمد بن أبي جمعة الهبتي، حاول الإجابة عن تساؤل عقد له مبحثا تحت عنوان: "في بيان الوقف الذي كان المغاربة يقرؤون به قبل أن يختاروا وقف الهبتي^١ انتهى فيه إلى قوله: ومما يؤكد أن مذهب المغاربة في الوقف قبل الهبتي، الاختيار بين الأخذ بالوقف على رؤوس الآي، والأخذ بوقف التمام في حالة الأفراد، والأخذ بالوقف حيث اتفق في حالة الجمع بالسبع أو العشر ما أشار إليه السيد عبد الرحمن الفاسي^٢ واصفا طرق الأداء بالمغرب بعد الهبتي بقوله:

فصل والهبتي وقف خالفا	ببعض ما من الوجوه ضعفا
زاختار للأخذ من تأخرا	قصرا على طريقه وشهرا
ومن لقينا ربما قد أخذنا	بالوقف في الآي ورب نبذا
وفي المقاري السبع حيث وقفوا	فربما في ذي اختلاف ^٣ خالفوا

فظاهر هذه الأبيات يدل على أن ما عليه الأقدمون من قراء المغرب بعد عصر الهبتي هو الاختيار في الأخذ بين مذهب الوقف على رؤوس الآي، وبمذهب تمام المعنى، وذلك في حالة الأفراد بقراءة ورش، وأما بحالة الجمع بالسبع أو بالعشر فيدل على أنهم كانوا يقفون حيث اضطروا للوقف إما لغرض تجديد النفس، وإما لغرض ترتيب الأرداف.

١ - تقييد وقف القرآن الكريم: ٩٠.

٢ - يعني في كتابه الأقتوم في مبادئ العلوم.

٣ - الأقتوم في مبادئ العلوم للشيخ عبد الرحمن الفاسي (مخطوط).

هذا ولا يخفى أن ما عليه القراء بعد الهبطي امتداد لما كانوا عليه قبل الهبطي^١، ثم قال: "و عليه فيمكن أن نستنتج من كل ما تقدم أن المغاربة كانوا قبل الهبطي على عدة طرق في الأداء، وهذه الطرق منها ما هو منسجم مع قواعد التجويد،

كالوقف على الآي أو على محل التمام بشرطه، ومنها ما هو مجرد عادة غالبية ناشئة عن غرض تعليمي مؤقت في الأصل، كالطريقة الوصلية المعروفة في الجزائر وتونس إلى الآن^٢، وكالطريقة التي يؤدي بها الصبيان في الكتاتيب القرآنية بالمغرب غالب سور المفصل تدريبا لهم على النطق بهمزة الوصل قطعاً ووصلاً..."^٣.

وقد رجع الباحث إلى القول بوجود ما يدل على أنواع أخرى من الوقفيات قبل عمل الهبطي، فقال في تعليق أحقه في الحاشية: "بعد ما كتبت هذه الفصول بنحو سنتين عثرت في مكتبة الزاوية الناصرية على وقفية منسوبة إلى الشيخ محمد الصغير شيخ ابن غازي، وقد قابلت بينها وبين تقييد الشيخ الهبطي، فلاحظت أنها تختلف مع تقييد الهبطي في خمسمائة موضع، ووجود هذه الوقفية يفيدنا أن المغاربة كانوا من قبل الهبطي يعرفون أنواعاً أخرى من تقييد القرآن الكريم^٤، ومهما يكن من تسجيل هذا السبق لغير الهبطي، وكونه مخالفاً كل هذه المخالفة التي بلغت خمسمائة موضع لما تضمنه تقييد الهبطي، فإن الذي يعيننا هنا هو معرفة الباعث أو مجموعة البواعث والدواعي التي اقتضت اقتضاء ما كان عنه من مناص أن يظهر هذا التقييد استجابة لهذه الدواعي والبواعث الملحة، وفي طليعتها وضع نظام قار للوقف يساعد على ضبط التلاوة أثناء الأداء بالإفراد أو في قراءة "الأسوار" أو في قراءة الحزب الراتب أو حال الأخذ بجمع الروايات أو في التلاوة فردية أو جماعية بوجه عام. ويعيننا قبل هذا ومعه أن نتصور الاستجابة لهذه الحاجة الملحة قد ظهرت في أكثر من صورة، وذلك في نظرنا يعني أن أمر التقييد المطلوب كان قد بات مشروعاً في طريقه إلى الإنجاز على أيدي مشيخة الإقراء بفاس في النصف الأخير من المائة الهجرية التاسعة.

١ - تقييد وقف القرآن الكريم: ٩٢ - ٩٣.

٢ - علق الدكتور وكاك هنا على هذا في الحاشية بقوله: "فبوادي الجزائر تقرأ بهذا الشكل تقليداً؛ لأنها لا تستعمل غيره، وجامع الزيتونة يقرأ به كطريقة تدريبية من طرق الأداء، لأنه يستعمل غيره هناك".

٣ - تقييد وقف القرآن الكريم: ٩٤.

٤ - نفسه: ٩٥ رقم الهامش ١٣٥.

ومفتاح الوقوف على حقيقة هذا المشروع هو في إدراك الترابط القائم بين حلقات ومراحل تنفيذه وبروزه في صورته النهائية على شكل تقييد على يد الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي جمعة الهبطي السماتي نزيل فاس المتوفى بها سنة ٩٣٠ هـ^١.

خاتمة: وها هي اليوم خمسمائة عام بالتمام تمضي على موت الشيخ الهبطي - رحمه الله - وأيضا على استعمال ما قيد عنه من الوقف في جميع جهات المغرب والدول المجاورة له كالجزائر وموريتانيا والسنغال ومالي والدول المصاغبة في إفريقيا، إما أخذاً مباشراً عن أهل المغرب الكبير، أو تأثراً بالجوار، أو باستعمال المصاحف المغربية التي التحم بها وقف الإمام الهبطي منذ عصور وأجيال، فأسمى منذ قرابة خمسة قرون ميسما من مياسم التلاوة المغربية التي يتميز بها المغرب الأقصى، منذ عدة قرون عن غيره من البلدان والأقطار، كما أسمى تراثا وطنيا ورمزا معدودا من الرموز الوطنية التي أصبحت داخلة في رسم الطراز الخاص لشخصيتنا المتميزة عبر القرون، كما أننا به قرأنا على مشايخنا، وقرأ به مشايخنا على من قبلهم باتصال القراءة جيلا عن جيل وخلفا عن سلف، الأمر الذي لم نعد معه في حاجة إلى البحث له عن سند يتصل من جهة الرواية بواضعه الأول، لأن نقل التواتر العام في جميع أنحاء البلاد لهذا الوقف قد أغنى عن ذلك كله، فلم يعد فيه اختلاف الآن، كما أنه لم يعد في الاعتبار هنالك فرق بين اتصال العمل برواية ورش عن نافع، وبين اتصال العمل في القراءة والأداء بوقف الهبطي الذي جرى عليه العمل وانتظم في جميع أنحاء البلاد، ولا أدل على تلقي القراء له بالقبول في جميع الأقطار المغربية الآخذة بقراءة نافع وغيرها،

مما أشار إليه الشيخ عبد السلام المدغري - من تلاميذ الشيخ مسعود جموع السجلماسي (ت ١١١٩ هـ) وذلك في رجزه في الطرق العشر النافعية الذي سماه: "تكميل المنافع"، إذ يقول فيه:

واسلك طريق الهبطي في الأوقاف فإنــــه لــــنــــنــــة الإرداف
سهل معين إذ به جرى العمل في غربنا وإذ به الأدا حصل

^١ - ترجمة الهبطي في درة الحجال لابن القاضي: ١٥٢ / ٢ وجذوة الاقتباس له: ٣٢١ / ١ ولقط الفراند له: ٢٩٠ ونيل الابتهاج للتنبكتي بهامش الديباج: ٣٣٥ وكفاية المحتاج له: ٢٢١ ونشر المثاني للقادري: ١ / ٣٥ والفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي للحجوي: ٢ / ٢٢٦ - ٢٢٧ وسلوة الأنفاس: ٢: ٦٧ - ٦٨ وقراءة الإمام نافع عند المغاربة لكتابه: ٤ / ١٨٥ - ٢٢٦.

ولا أدلّ على ارتضائه مما ذكره الشيخ المارغني التونسي في الرسالة التي ألفها حول وقف الهبطي حيث يقول: واعلم أن أوقاف الهبطي كلها مرضية موافقة جارية على قواعد فنّ القراءة و وقوفه وما تقتضيه العربية وأصولها^١.

وهذا إنما هو غيظ من فيض مما قيل، وكتب عن هذا الوقف والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، د/ عبد الهادي حميتو نقلا عن كتابة النفيس قراءة الإمام نافع عند المغاربة فلينظر فيه وليرجع إليه فإنه ضالة الباحث وخزانة النفائس.

وقد خلص الباحثون في دراساتهم حول التقييد المنسوب للإمام الهبطي إلى ترجيح أن تكون نسبته إليه إنما هي نسبة اعتناء ونشر، وأنه يرجع في أصله إلى جهود رائدة كانت قبله لشيخه أبي عبد الله الصُّغَيْرِ في محاولة منه لوضع وقف قرآني عام، ثم لشيخه الثاني الذي يشاركه الأخذ عن أبي عبد الله الصُّغَيْرِ وهو الإمام أبو عبد الله ابن غازي^٢. يقول القادري في نشر المثنائي في ترجمة الهبطي: "وهو ممن أخذ عن ابن غازي وعنه قيّد الوقف"^٣. وهو ما أكدته الحجوي في الفكر السامي بقوله في ترجمة الهبطي: الإمام الفقيه الحجوي الفرضي الأستاذ المقرئ، وهو الذي يقرأ أهل المغرب بالوقف الذي جعله في القرآن الكريم منذ زمنه إلى الآن مطبقين عليه، وهو أخذه عن الإمام ابن غازي عن شيخه، وإن كان في بعضه نظر، ولكن تلقاه قراء المغرب بالقبول"^٤.

ويقوي انخراط الشيخ ابن غازي في هذا المشروع - خلافا لمن استبعد ذلك - بالإضافة إلى كلام القادري والحجوي المتقدم أمران:

أولهما: كون ابن غازي من تلاميذ أبي عبد الله الصغير الذي سبقت الإشارة أن له وقفية ما تزال منها نسخة خطية فريدة في بعض خزائن المغرب^٥، فليس بعيدا أن يتلقى عنه ابن غازي مادة هذه الوقفية،

^١ - الرسالة منشورة مع كتاب " النجوم الطوالع في شرح الدرر اللوامع في مقرا الإمام نافع " لابن بري، وانظر كتاب تاريخ القراءات في المشرق والمغرب للدكتور محمد المختار ولد باه: ٥٦١.

^٢ - مقدمة تحقيق وقف الهبطي ص ٣٩ ونقل في ص ٣٧ هامش ٦٠ عن الشيخ محمد المنوني رحمه الله ما يؤيد ذلك. وينظر أيضا قراءة الإمام نافع عند المغاربة [١٩١/٤ - ١٩٢، ٢٠٦ - ٢١٠] والوقف الهبطي أهم مياسم التلاوة القرآنية في المغرب للدكتور عبد الهادي حميتو - مجلة المجلس، ص ٧٥ - ٧٦.

^٣ - نشر المثنائي [٣٥/١].

^٤ - الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي لمحمد الحجوي الثعالبي: ٢ / ٢٢٦ - ٢٢٧.

^٥ - استبعد ذلك الشيخ سعيد أعراب في القراءات والقراء بالمغرب ص ١٨٣.

^٦ - وهي نسخة الخزانة الناصرية بتمكروت تحت رقم ١٦٥٧ كتب عليها: "تقييد وقف القرآن عن الأستاذ محمد بن الحسن الملقب بـ"الصُّغَيْرِ". ينظر التعريف بهذه النسخة في دليل مخطوطات دار الكتب الناصرية للأستاذ محمد المنوني ص ١٠٥.

خصوصا وأنه لازمه كثيرا وختم عليه عدة ختمات إفرادا وجمعا كما ذكر ذلك في فهرسته^١

وثانيهما: كونه من تلاميذ أبي الحسن علي بن منون الشريف الحسني المكناسي (ت بعد ٨٧٠ هـ)، وقد ذكروا عنه أنه كان يعلم طلبته إعراب القرآن ويدربهم على وقوفه، وممن أخذ عنه ذلك أبو عبد الله بن غازي، حيث قال في فهرسته: "وتمرت عليه في الفرائض والوثائق وإعراب القرآن وأوقافه واستفدت منه كثيرا"^٢.

فهذان الأمران يبينان بجلاء اهتمام ابن غازي بالوقف وتلقيه له عن شيوخه، خاصة منهم أبا عبد الله الصغير وأبا الحسن بن منون، مما يرجح أن يكون تلميذه الهبطي قد أخذ الوقف المنسوب إليه عنه.

وقد لاحظ الدكتور وكاك أن عمل الصغير في وقفه يختلف عن التقييد المعروف اليوم والمنسوب للهبطي في زهاء ٥٠٠ موضع^٣، كما لاحظ الباحثون أن بين بعض النسخ العتيقة للتقييد المنسوب للهبطي وبين النسخ المتأخرة اختلافا في طائفة من المواضع^٤، الأمر الذي يدل أن التقييد طالته يد التنقيح والتغيير،

ويجعل في نسبه بشكله الحالي إلى الإمام الهبطي من التجوز ما فيها، كما يجعل الحمل على الهبطي فيما ضعف من أوقافه لا يسلم من تجن وافتئات^٥، والعدد الإجمالي الذي استقرت عليه الصيغة النهائية للتقييد هو خمس وأربعون وتسعمائة وتسعة آلاف وقفة (٩٩٤٥)^٦،

وخالف في ذلك الشيخ سعيد إعراب فذكر أن مجموعته ٨٨٧٧ وقفة فقط، وخطأه في ذلك الدكتور وكاك^٧. ونصف هذا العدد هو قوله تعالى: {والجلود، ولهم مقامع من حديد} بسورة الحج^٨،

١ - فهرسة ابن غازي ص ٣٦ - ٣٧.

٢ - فهرسة ابن غازي ص ٨٥.

٣ - مقدمة تحقيق وقف الهبطي ص ٩٥ هامش ١٣٥.

٤ - ومنها نسخة خزانة أوقاف أسفي المتقدمة الذكر، ففيها أوقاف لا توجد في التقييد الذي بين أيدي الطلبة اليوم، كما أن في التقييد أوقافا ليست فيها، كما أن بحواشيهها هوامش ملحقة فيها تعديلات ومراجعات. ينظر قراءة الإمام نافع عند المغاربة [٢١٢/٤ - ٢٢٢] ومقدمة تحقيق تقييد زقف الهبطي ص ١١٣.

٥ - قراءة الإمام نافع عند المغاربة [١٨٦/٤، ٢٠٨ - ٢٠٩، ٢٢١].

٦ - ينظر مقدمة تحقيق تقييد وقف القرآن للهبطي ص ١١٤ والوقف الهبطي أهم مياسم التلاوة القرآنية في المغرب للدكتور حميتو، ص ٨١.

٧ - القراءات والقراء بالمغرب ص ١٩٧.

٨ - رأس الآية ٢٠ من سورة الحج.

وقد نظم ذلك بعضهم بقوله:

عدد وقف الهبطي عند المقرنين عشرة آلاف أقل ستين
ونصفه والجلودُ ياتال هذا هو الصحيح في الأقوال

ثم لم يلبث هذا الوقف أن انتشر بسرعة فائقة في بلاد المغرب ليأتي على ما عداه من مذاهب الوقف التي كان معمولاً بها عند المغاربة،... وقد وصف المكانة التي صارت لهذا الوقف في زمنه الشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي فقال: "وبعد فالذي استقر عليه عمل القراء بالمغرب الأقصى فاس ومراكش وما والاها من زمان أبي عبد الله الهبطي إلى زماننا هذا سنة ستين بعد المائتين والألف هو اعتماد ما قيد عن الهبطي المذكور، وهو قد قيد من ذلك باعتبار قول من أخذ من شيوخ المقرنين في الوقف والابتداء بمراعاة الإعراب والمعنى، وإن وقع فيما قيد عنه ما لا يخلو عنه البشر، لكن تلقاه قراء المغرب بالقبول، وعملوا عليه في التعلم والتعليم، ولعل من أهم أسباب سرعة هذا الانتشار شدة الحاجة إلى مثل هذا الوقف للأسباب التي قدمناها في المقدمة، ولتمكنه من سد حاجة ملحة عند القارئ المغرب ما فتى يحس بها ولا يجد لها سداداً في مذاهب الوقف الأخرى. ثم إن من أسباب اعتماد المغاربة لوقف الهبطي شغفهم بالنموذج المدني في كل مظهر من مظاهر التدين،

ففي الفقه هم على مذهب مالك المدني وفي القراءة هم على قراءة نافع المدني، وحتى حين اختاروا من رواة نافع راوياً مصرياً اعتمدوا من طريقه طريق أبي يوسف يعقوب الزرقي المدني، وهم كذلك على مذهب أهل المدينة في الرسم والضبط وعد الآي وغيرها،

فلا غرابة أن يكونوا مدنيين في الوقف، باختيار وقف الهبطي الذي ذكر الباحثون عنه أنه كان يتحرى مذهب نافع في وقف التمام^١. هذه بعض أسباب ذلك الإقبال الكبير لغالب قراء المغرب على هذا الوقف الهبطي وإهمالهم ما عداه، وقد تضاف إلى ما تقدم أسباب أخرى، لكنها قد لا تصمد تحت محك النقد العلمي الجاد^٢.

^١ - البيتان من الأنصاف القرآنية التي يتداولها الطلبة بالمغرب، والخمسة الناقصة في الإحصاء الوارد في هذين البيتين عن الإحصاء الذي ذكره الدكتور وكاك هي الخمس التي في سورة المومنون من الآية ٣٣ إلى الآية ٣٨، أولها: {مما تشربون} ثم {الخاصرون} ثم {مخرجون} ثم {لما توعدون} ثم {بمبعوثين} وفي وقفها اختلاف بين مناطق المغرب. ينظر مقدمة تحقيق وقف الهبطي ص ١١٦.

^٢ - ينظر القراءات والقراء بالمغرب ص ١٨٢ ومقدمة تحقيق وقف الهبطي ص ٧٢ - ٧٥ وقراءة الإمام نافع عند المغاربة [١٩٦/٤ - ٢٠٣].

ويشير الأستاذ سعيد إعراب إلى أن مما ساعد على مزيد ترسيخ للوقف الهبطي في القراءة المغربية الخدمة التي قدمها له الشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي وأنها خدمة لا ينساها له التاريخ "فأوفاه حقه وأوضح مقاصده"^١، وذلك من خلال كتابه المحاذي الذي جعله على قسمين - كما تقدم - قسم في كيفية الجمع والإرداف وما يجوز فيه من وقف وابتداء، والثاني في شرح وقوف الهبطي.

لكن مما يلاحظ التأخر النسبي الذي طبع دخول وقف الهبطي إلى بلاد سوس^٢، إذ لم يدخلها - كما سيأتي في المبحث اللاحق - إلا بعد قرابة قرن من انتشاره في فاس وما إليها من حواضر شمال المغرب، ولعل ذلك يجد تفسيره فيما سيأتي تفصيله من المجابهة القوية التي واجهت مسيرة هذا الوقف نحو الجنوب والشرق من قبل أنصار القراءة اللطيفة من خريجي الزاوية الناصرية.

لما رأى طلبة هذا الزمان المشار إليهم في معرفة كتاب الله تعالى رسماً وغيره بالبنان، استصعبوا ضبط أواخر الكلم الموقوف عليها من كتاب الله الحكيم واستشكلوه،

وجعلوا عظم اجتهادهم في معرفة ذلك وتحصيله، وصرفوا جل عنايتهم إلى أحكامه وإتقانه، وعدوا ذلك من الصعوبة في غاية، ومن المشقة في نهاية، سألني أن أضع له تصنيفاً أبين فيه أحوال أواخر الكلم الموقوف عليها من شكلها إذا لم يوقف عليها، فأجبتة إلى ذلك، وإن لم أكن أهلاً لما هنالك، بعد استخارة الله المطلوبة من العبد في جميع أموره المهمة، جارياً في الوقف على ما قيده بعض العلماء المتقدمين عن الشيخ أبي عبد الله سيدي محمد بن أبي جمعة الهبطي رحمه الله تعالى ورضي عنه ومحتدياً فيه طريقاً سهلاً.

ثم ذكر منهاجه وأنه سيرتب الوقف فيه على الحروف الهجائية مبتدئاً بباب الهمز فالباء والتاء.. إلخ على نحو ما وصفنا^٣.

^١ - من ذلك ما أشار إليه الأستاذ سعيد إعراب من العامل المعنوي المرتبط بصلاح نية الإمام الهبطي ما جعل مذهبه ينتصر "ويحمل طابع الخلود"، واستدل له بقصته المتقدمة مع الشيخ أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي (ت ٨٩٥ هـ). وتحمل تلك القصة في طياتها أيضاً سبباً آخر لانتشار هذا الوقف، وهو اعتقاد القراء بعد تلك القصة مطابقة وقوف الهبطي لما في اللوح المحفوظ، وهو ما عزاه ابن عبد السلام لشيخه عبد الرحمن المنجرة أن من أسباب انتشار هذا الوقف في المغرب اعتقاد بعض القراء صحة تلك المطابقة. المحاذي: فصل في بيان مذاهب القراء في الوقف والابتداء (مخطوط).

^٢ - القراءات والقراء بالمغرب ص ١٩٣ - ١٩٤.

^٣ - مقدمة تحقيق تقييد وقف الهبطي ص ١٢٩.

^٤ - مقدمة الهداية للشيخ أعجلي مخطوط خاص.

ومن متأخري مشايخ سوس الذين ناصرُوا وقف الهبطي وغالوا في
تفديسه حتى جعلوه وقف أهل الجنة يقرأون به القرآن أمام رب العالمين
برواية ورش، الشيخ الحسن بن محمد بن أبي جمعة البعقلي الوليتي
السوسي نزيل الدار البيضاء في رسالة له^١
بعنوان "إتحاف القراء المتحزبين المعانقين تلاوة كتاب الله المجددين"
ونسب ذلك إلى الكشف والوجدان^٢، ولذا قال بعضهم في بعض الأوقاف
الهبطية للترغيب فيها:

ضمنت الجنة لا مرأه لمن يقف عشرا من القراءه
أن أنذر الناس الذين يسمعون وأولياء فاسقا لا يستون
آثارهم مرقدنا على العباد أن عبدون مثلهم تم المراد

ثم إن العناية بوقف الهبطي لم تقف باتجاه الجنوب عند حدود سوس وما
والها من الجنوب المغربي، بل تغلغت إلى تخوم بلاد شنقيط، التي نظم
فيها الشيخ محمد أحمد بن سيدي عبد الرحمن المسومي ووقف الهبطي
في أرجوزة من ٧٣٤ بيتا، سماها "سفينة السعادة"^٣، واشتهر هذا النظم
في بلاد موريتانيا والسنغال^٣، الخ .

^١ - مقدمة تحقيق تقييد وقف الهبطي ص ١٥٣ .

^٢ - ويوجد نظم للعلامة الجليل الشريف مولاي عبد المالك الحوضي الجماني في الردف والوقوف، وقد شرح هذا النظم بشرح مليح سماه التوضيح .

^٣ - انظر مقال: "التعليم القرآني بالسنغال: الآليات والمناهج" منشور ضمن كتاب الكتابات القرآنية: الآليات والأهداف والأفاق [٣٢٧/١].

وقد نظم شيخ العلامة الحافظ المقرئ نابغة الشناقطة الشيخ يخليهن ولد سيدي محمد ولد حمود الحنشي القلاوي حفظه الله تعالى وأطال في عمره ونفع بعلمه اللهم آمين بقوله :

بسم الله الرحمن الرحيم

نظم عد الآي والكلم والأحرف ووقفات الإمام الهبطي

يقول من لقب خليهنه	يسأل ربه دخول الجنة
حمد الإله أولا مصليا	مسالما على إمام الأنبياء
محمد وآله وصحبه	والمقتدي لهديه وحببه
هذا ومن فوائد القرآن	من ملح نظمها حسان
من عد آيه وعد الكلم	وعد هبطه وحرفه اعلم
والعشرة القراء والرواة	أي الذين شهر الأثبات
فالسبعة القراء الأول السني	نافعهم قارئ طيبه المدني
عنه روى ورش وقالون معا	مكيهم لابن كثير قد وعى
البزي ثم قبيل بسند	ولأبي عمر لبصرة اعدد
روى له الدوري والسوسي معا	ولابن عامر بشام امتعا
هشامهم ونجل ذكوان انتقي	وكوفة كان بها من قد بقي
عاصمهم وشعبة عنه روى	كذلك حفص ولحرفه حوى
وحمزة الزييات عنه خلف	خلاد الراوي قفاه السلف
ثم الكسائي الإمام النحوي	عنه أبو الحرث ودور يروي
لكن إذا عن الكسائي نقلا	قيد به والبصري عنه مسجلا
ثامنهم يزيد قعقاع أبو	جعفر طيبة ثواه ينسب
وراوياه نجل وردان كذا	سليل جماز عليه أخذنا
تاسعهم يعقوب وهو الحضرمي	سليل إسحاق لبصرة نمي
رويسهم وروح راوياه	وخلف عاشرهم سماه
نجل هشام راوياه المروزي	كذلك البغدادي عنهم عزي

فصل في عد الآيات والكلم والحروف

ثم الأماكن التي لها العدد
وقيل سبعة فللمدينه
فأول ما قد رواه نافع
وهو الذي رواه أهل كوفة
والعدد الثاني رواه عيسى
عن ابن جماز وعن يزيدا
وكل من عد ستة آلاف
والخلف في الزيد فعند المدني
وفي الأخير عن يزيد عشرة
وذا الأخير هو ما به العمل

ينسب أي الذكر ستة تعد
عدان أول وثان زينه
عن ابن قعقاع وشيبة فعوا
عنهم بلا تعين في الجملة
قالون وابن جعفر الرئيسا
وشيبة وعد ذين اعتيدا
ومائتان عنهم بلا خلاف
الأول سبع عشرة للمتقن
عن شيبة أربع عشر تثبت
في عدنا بمغرب نلت الأمل

فصل في العدد المكي والكوفي

والعدد المكي منسوب إلى
وزيده عشرون ثم الكوفه
لحمزة الزييات والكسائي
وبثلاثين وستة حسب
وهو من ندبه الحجاج في
كالحسن البصري والرياحي
ونصر عاصم كذا الحمان
وزيده خمس وقيل أربع
والعدد الشامي لابن عامر
وبعضهم زعم عن عثمان
هو الأصح وبعشرين زد
وقيل خمسة وعشرون ترى
وأصله للجحدري واثنان

مجاهد وابن كثير نقلوا
عددها لجللة معروفه
للسلمي عن علي ذاء
وعدد البصري لجحدر نسب
جماعة لعد حرف المصحف
ونجل دنيار أخي السماح
فعد بالشعير للإتقان
وقيل عشرة وتسع تتبع
اليحصبي القارئ المشتهر
عددهم والأول اسـتبانـا
مع ستة أو ست عشر فاعدد
وسابع عن أهل حمص ذكرا
مع الثلاثين فعوا بياني

فصل في عد الحروف

ثم ثلاث مائة من الألفوف
واتفقوا في سبعة تليها
واختلفوا في الزيد من أربعة
والهبط عندنا وقوف الهبطي
وقف الإمام الهبطي في العد الجلي
أي تسع آلاف وتسعمائة
في الحج والجلود ذاك نصفه
في المؤمنون الخلف مما تشربون
وبمبعوثين تمام الخمس

قد أجمعوا عليه في عد الحروف
سبعون ألفا كلمة فعيها
وأربعين مع سبعمائة
علمه صه كما في الضبط
طاء أوف غمه بالجمل
خمس وأربعون وقفا اثبت
هذا الصحيح والشهير وقفه
لخاسرون تخرجون توعدون
رحماك رب في طول الرمس

والحمد لله رب العالمين على فضله والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه
جمع وتنسيق: طالب العلم / جمعة بن عبد الله الكعبي